منظمة أنا يقظ
I WATCH
ORGANIZATION
2011

سعيد ميتر
SAID METER

7 سنوات من الحكم

Engaging and Innovating Against **Corruption** | منظمة أنا يقظ I WATCH ORGANIZATION

I.WATCH.Organization @IWatchTN @iwatchTN

منظمة أنا يقظ
I WATCH
ORGANIZATION
2011

تقرير «سعيّد ميتر»: سبع سنوات من الحكم

مقدّمة:.....1

الملخّص التنفيذي 1

مصادر تقييم الوعود: 1

منهجيّة تقييم وعود قيس سعيّد:.....2

المرحلة الأولى: تجميع الوعود وتقسيمها حسب المجالات 2

المرحلة الثّانية: التحقّق من تحقيق الوعد من عدمه 3

جملة الوعود: 3

الوعود المتعلّقة بالمجال السياسي والتشريعي 4

1. تغيير الأمر عدد 50 لسنة 1978 مؤرخ في 26 جانفي 1978 المتعلّق بتنظيم حالة الطوارئ.....4

2. تمكين الشعب من الاختيار الحرّ في الانتخابات 4

3. الشركات الأهلية يمكن أن تحوّل كلّ جهات الجمهوريّة الى مصادر للثّروة.....5

4. مرسوم يتعلّق بالصلح الجزائي سيمكّن الدولة من استرجاع 13 ألف و500 مليار دينار في موفّى شهر جوان2023 6

5. إعداد مشروع نصّ للمحكمة الدستورية 7

6. تطبيق القانون على الجميع ومنع تجاوزه 7

7. ضرورة تطبيق أحكام 411 و412 من المجلّة التجارية بعد تنقيحهما: 8

8. تطهير الادارة 8

9. إرساء النصّ المتعلق بتنظيم العلاقة بين مجلس نواب الشعب ومجلس الجهات والأقاليم.....9

10. استكمال إعداد حركة الولاة في أسرع الأوقات وعلى اعتماد عنصر أول قبل أي عناصر أخرى في عملية الاختيار وهو الولاء لتونس وحدها.....9

11. تعديل أحكام مجلّة الشغل للقطع نهائيا للعمل بمناولة اليد العاملة وعقود الشغل المحدودة في الزمن.....10

12. مشروع القانون الأساسي المتعلق بالهياكل الرياضية 10

13. إطلاق حوار وطني مع الاتحاد التونسي للشغل لتصحيح المسار.....11

الوعود المتعلّقة باستقلالية القضاء 11

1. ضمان استقلالية القضاء 11

2. إعداد مرسوم يتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء بمشاركة القضاة أنفسهم 12

3. عدم التدخّل في القضاء 13

4. التقليص من الزّمن القضائي والتسريع في البتّ في القضايا 13
الوعود المتعلّقة بضمان الحقوق والحرّيات 14
1. ضمان الحقوق والحريات واحترام دولة القانون والمسار الديمقراطي..... 14
2. لن يتم اعتقال أحد من أجل رأيه ولن يتم المساس من الحقوق والحريات..... 15
3. عدم المساس بحقوق الإنسان واحترام الحريات، بما فيها حرية التعبير والتظاهر..... 15
4. اعتماد العقوبات البديلة والسوار الالكتروني 16
الوعود المتعلّقة بالقدرة الشرائية للمواطن وتوفير المواد الأساسية..... 16
1. إحداث ديوان الأعلاف لتجنّب الاحتكار: 16
2. التخفيض في أسعار المواد المدرسية 17
3. التصدّي للترفيع في الأسعار المواد الأساسية والقيام بتسعير عديد المواد الأساسية. 17
4. ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية 18
5. ضرورة اعتماد نظام جبائي عادل..... 18
6. قانون المالية ليس مجرّد أرقام ونسب بل يجب أن يكون ترجمة لاختيارات الشعب 19
7. الابتعاد عن كلّ مظاهر المضاربة والاحتكار وتفكيك كلّ شبكات المضاربة والاحتكار:..... 20
8 اعداد النصوص الترتيبية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن: 20
9. تحقيق الاكتفاء الذاتي والرجوع إلى البذور التونسية حتى لا تبقى بلادنا رهن من يبيع البذور التي لا تثمر إلا لموسم واحد: 21
10. ضرورة القضاء على الفقر..... 21
11. الترفيع في الأجر الأدنى 22
12. الحدّ من أسعار العلف:..... 22
13. المراجعة الجذرية لدور الصناديق الاجتماعية 23
الوعود المتعلّقة بالبيئة 23
1. إيجاد حلّ جذري لمشاكل انقطاع المياد والكهرباء والتصدّي لها ضرورة إعلام المواطنين قبل قطع الماء في صورة القيام بأشغال صيانة أو إصلاح حتى يتّخذ المواطنون احتياطاتهم،..... 23
2. مشروع محطـــات تحلية مياد البحر ومدّ أنبوب من خليج قابس إلى الحوض المنجمـــي بولاية قفصة تتفرع عنه أنابيب أخرى موجّهة إلى الجنوب التونسي خاصة 24
3. تمتيع المجامع المائية من جدولة ديونها 25
4. إيجاد حلّ نهائي لـ"الفوسفوجيبس" بقابس وإمكانية استغلاله..... 25

5. تأمين موسم جني الزيتون بما يحفظ حقوق الفلاحين 26
6. تقديم امتيازات جبائية وقروضا ميسرة لاقتناء الأبقار. 26
7. وضع استراتيسجية جديدة تقضي على كلّ أشكال التلوّث البيئي 27
8. الوقوف إلى جانب صغار الفلاّحين على وجه الخصوص في مستوى العصر والتخزين وتبسيط إجراءات حصولهم على قروض ميسّرة..... 27
9. إيجاد حلول للوضع البيئي بمدينة قابس 28
10. مضاعفة الجهود في كامل أنحاء الجمهوريّة لرفع الفضلات التي تراكمت، 29
11. القيام بصفة دورية بعمليات الصيانة والجهر للسدود والأودية، 29
الوعود المتعلّقة بالصحّة 30
1. بناء مستشفى القيروان..... 30
2. بناء مدينة الأغالبة الطبيّة التي يتمّ الإشراف عليها في رئاسة الجمهورية. 30
3. إنشاء مستشفى لمعالجة الأمراض السرطانية وهشاشة العظام بقابس 31
4. توجيه وحدات صحيّة مسبقة الصنع وربط هذه الوحدات بالمؤسسات الاستشفائية الكبرى للتشخيص عن بعد..... 31
5. ضرورة الإسراع بوضع نظام قانوني جديد يحفظ حقوق الأطبّاء والإطار شبه الطبّي والعُمّال ويصون كرامتهم..... 32
6. إحداث مستشفى رقمي 32
7. الإسراع في إنجاز أو استكمال عديد المؤسّســـات الاستشفائيّة بكلّ من القيروان وسبيطلة والجم وغار الدماء وجلمة ومكثر وحفّوز والدّهماني وتالة وغيرها من المدن، 33
8. إيجاد حلول تمكّن من تلافي النقص الحاصل على مستوى تزوّد المواطنين ببعض الأدوية..... 33
الوعود المتعلّقة بالتعليم 34
1. إحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم..... 34
2. التعهد بالمنشآت التربوية خاصة وأن الاعتمادات المرصودة متوفرة هذا فضلا عن استعداد المواطنين للمساهمة في عمليات التعهد والصيانة..... 34
3. أهمية إعادة إحداث دار ترشيح المعلمين ودار المعلمين العليا 35
4. الانطلاق في الاستشارة الالكترونية حول إصلاح التربية والتعليم 35
الوعود المتعلّقة بخدمات التنقّل 36
1. احداث سكّة حديدية تربط بين الشمال التونسي والجنوب..... 36
2. تأمين الرحلات الجويّة في مواعيدها..... 37

3. توسيع مطار تونس قرطاج 37
4. اقتناء حافلات للتخفيف من معانات المسافرين 38
5. مشروع جسر بنزرت الجديد 38
6. مشروع الطريق السيارة تونس – جلمة الذي سيليه مشروع الطريق السيارة تونس – سيدي بوزيد ومنها إلى قفصة..... 39
7. الطريق السيارة قابس - مدنين 39
الوعود المتعلّقة بالشباب والمرأة 40
1. الوقوف إلى جانب المرأة والدفاع عن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية وتحسين ظروف العمل 40
2. إعداد نص جديد يمنح الأولوية خاصة للشباب لبعث شركات أهلية 40
3. العمل على الحدّ من البطالة وتوفير ما يُناهز خمسة آلاف موطن شغل على الأقلّ في عدد من المؤسسات والمخابر وغيرها للدكاترة..... 41
4. إحداث صندوق للحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات يضمن لهن التغطية الصحية وتأمينهن ضد حوادث الشـــغل والأمراض المهنية، مع جراية تقاعد لهن..... 41
5. إحداث صندوق للتأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية 42
6. إيجاد حلّ نهائي للأساتذة والمعلّمين النواب 42
7. الإحاطة بالفرق الصغيرة..... 43
8. الحدّ من ظاهرة هجرة الأدمغة في كافة الاختصاصات..... 43
9. ضرورة الحفاظ على أملاك الدولة واسنادها للاستغلال على وجه الكراء لفائدة الشباب العاطل عن العمل خاصة 43
10. ضرورة مساهمة الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع النصوص القانونية التي تتعلّق بهم..... 44
11. إدخال مرونة على منح التأشيرة من السلطات الفرنسية 44
الوعود المتعلّقة بأملاك وأموال الدولة 45
1. استرجاع الأموال المنهوبة..... 44
2. عدم التفريط في ملك الشّعب التونسي 46
3. دمج كل من "سنيب لابراس" ودار الصباح 46
4. إعادة تهيئة دار الثقافة ابن خلدون 47
5. إعادة تهيئة ساحة برشلونة ومنجي بالي..... 47
6. إعادة بناء عدد من المنشآت الرياضية ومن بينها الملعب الأولمبي بالمنزه 48

7. إعادة تهيئة المسبح البلدي بالبلفيدار..... 48
الوعود المتعلّقة بالثقافة 49
1. إحداث المركز العالمي لفنون الخط بتونس 49
2. مضاعفة الجهود للتعهّد بدور الثقافة لنشر الفكر الوطني 49
3. العمل على استرجاع الآثار المنهوبة لأنّها ملك للشعب التونسي ومن حقّه المشروع أن يستردّها..... 50
4. إعادة الحياة للنوادي الثقافية وتصور طرق جديدة تتلاءم مع التطورات التكنولوجية الحديثة..... 50
القضية الفلسطينية 51
1. التطبيع خيانة عظمى 51
2. استقبال تونس لعدد من المصابين جراء العدوان 51
3. العمل على استقلال فلسطين 52
4. توجيه باخرة مساعدات إلى فلسطين 52
الهجرة غير النظامية إلى تونس 53
1. تونس ليست حارسة حدود لأوروبا 53

منظمة أنا يقظ
I WATCH
ORGANIZATION
2011

مقدّمة:

يمثل هذا التقرير "سعيّد ميتر" وسيلة لمتابعة تنفيذ الوعود والالتزامات التي قطعها رئيس الجمهورية قيس سعيّد منذ إعلانه للترشّح للانتخابات الرّئاسية لسنة 2019 وإلى غاية صدور هذا التقرير.

ويهدف الميتر، بصفة عامّة، إلى مزيد ترسيخ ثقافة المساءلة والمحاسبة وإلى تشجيع أصحاب القرار على الالتزام بوعودهم، أو عدم الإدلاء بوعود صعبة التحقق مستقبلا.

وللإشارة، فإنّ سعيّد ميتر ليست أول مبادرة لمنظمة "أنا يقظ"، إذ دأبت المنظّمة على مثل هذه المبادرات طيلة السنوات الفارطة

الملخّص التنفيذي

يمثّل هذا التقرير الخاصّ "سعيد ميتر" حصيلة 7 سنوات من الحكم، نسخة خاصّة للميتر الذي اعتادت منظمّة "أنا يقظ" القيام به، إذ أنّ هذه النسخة تعتمد على الوعود التي ألتزم بها رئيس الجمهورية خلال تحمّله لمنصب رئاسة الجمهورية والوعود التي سبقتها خلال حملته الانتخابية، أي أنّها لا تقتصر على الوعود الانتخابية فقط.

تمّ صلب هذا التقرير تقسيم الوعود إلى13 مجالا منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد أسفرت عمليّة تقييم الوعود إلى تحقّق18 وعدا من أصل 91 وعدا أي بنسبة 19% وتسجيل 6 وعود في طور الإنجاز أي بنسبة 7% و47 وعدا لم يتحقّق أي بنسبة 52 %و 20 وعود تمّ القيام بعكسها أيّ بنسبة 22%.
وتعتبر المنظمة أداء رئيس الجمهورية سلبيا بالمقارنة مع ما وعد به إذ أنّ18 وعدا فقط تمّ تحقيقها من أصل 91 وعدا أي بنسبة فشل تقدّر 81 بالمائة.

مصادر تقييم الوعود:

قامت منظمة "أنا يقظ" بالرجوع إلى الصفحة الرّسمية لرئاسة الجمهورية وموقعها الالكتروني كمصدر رئيسي لتجميع الوعود التي قطعها رئيس الجمهورية قيس سعيد منذ إعلانه عن ترشّحه كما تعتمد منظمة أنا يقظ على المعلومات المنشورة والمتاحة للعموم بوسائل الإعلام المعترف بها قانونا، وعلى المواقع الرسمية لمختلف هياكل الدولة والرّائد الرسمي للجمهورية التونسية.

منهجيّة تقييم وعود قيس سعيّد:

المرحلة الأولى: تجميع الوعود وتقسيمها حسب المجالات

قامت "منظّمة أنا يقظ" بتجميع الوعود التي أفصح عنها رئيس الجمهورية قيس سعيّد وتوزيعها على 13مجالا كالآتي:

المجالات	عدد الوعود
الوعود المتعلّقة بالمجال السياسي والتشريعي	13
الوعود المتعلّقة باستقلالية القضاء	4
الوعود المتعلّقة بالحقوق والحريات	4
الوعود المتعلّقة بالقدرة الشرائية للمواطن وتوفير المواد الأساسية	13
الوعود المتعلّقة بالبيئة	11
الوعود المتعلقة بالصحة	8
الوعود المتعلقة بالتعليم	4
الوعود المتعلّقة بخدمات التنقّل	7
الوعود المتعلّقة بالشباب والمرأة	11
الوعود المتعلّقة بأملاك وأموال الدولة	7
الوعود المتعلقة بالثقافة	4
الوعود المتعلقة بالقضية الفلسطينية	4
الوعود المتعلقة بالهجرة	1
المجموع	91

المرحلة الثّانية: التحقّق من تحقيق الوعد من عدمه

ارتأت المنظّمة في هذه النسخة من سعيّد ميتر على تقسيم حالة الوعود إلى أربع حالات:

1. وعد تحقّق: أي أنّه تم تحقيقه على أرض الواقع.
2. وعد في طور الإنجاز: أي أنّ الوعد لم يتحقّق بعد لكن تمّ البدأ في تحقيقه.
3. وعد لم يتحقّق: أي أنّ الوعد لا يزال حبرا على ورق ولا يوجد أي معلومة حول تحقيقه أو مدى التطوّر في تنفيذه.
4. وعد قام بعكسه: أي أنّ الوعد لم يتم احترامه بتاتا، بل تمّ تنفيذه عكسيا.

جملة الوعود:

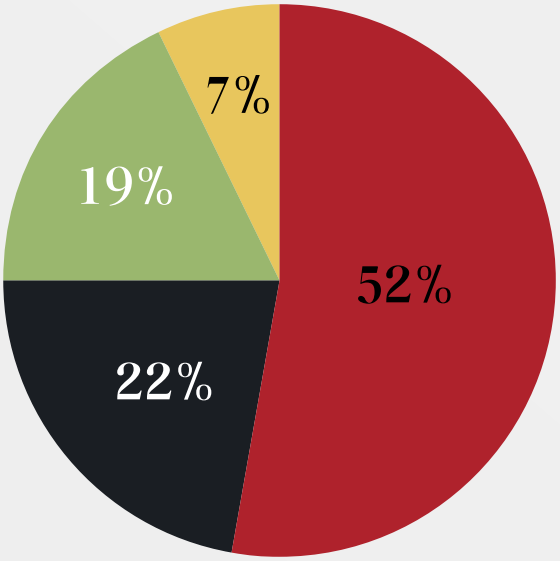

الوعود المتعلقة بالمجال السياسي والتشريعي

13 وعـــــــد		
4 وعود قام بعكسها	6 وعود لم تتحقّق	3 وعود تحققت

1- تغيير الأمر عدد 50 لسنة 1978 مؤرخ في 26 جانفي 1978 المتعلّق بتنخليم حالة الطوارئ

رأي المنخلمة	قام بعكسه

أعلن رئيس الجمهورية في عدّة مناسبات على أنّ الأمر المتعلّق بتنخليم حالة الطوارئ غير دستوري ويجب تغييره.

قيس سعيد لم يغير الأمر المتعلّق بحالة الطوارئ بل أسرف في تطبيقه

أعلن قيس سعيد بتاريخ 30 ديسمبر 2019 عن التمديد في حالة الطوارئ، وقد أضاف خلال كلمة كان قد ألقاها بتاريخ 31 ديسمبر 2019[2] على أن قرار تمديد حالة الطوارئ كان شبيها بمن "يقبض على الجمر"، لافتا إلى أن دوافع هذا القرار كانت أمنية بالأساس. ورغم إمكانية تقديمه للمبادرات التشريعية في الفترة الممتدّة من تاريخ توليه منصب رئاسة الجمهورية إلى غاية 25 جويلية اصداره لهذا التقرير، ورغم تجميعه للسلطات منذ 25 جويلية 2021. إلاّ أنّه لم يتقدّم بأي خطوة لإلغائه لهذا الأمر أو تعديله، بل بالعكس فقد تمّ التمديد في حالة الطوارئ دون انقطاع وإلى غاية اليوم، وقد تمّ تفعيل فصوله بصفة واضحة إبّان إقراره للتدابير الاستثنائية وذلك بوضع أشخاص تحت الإقامة الجبرية.[3]

2- تمكين الشعب من الاختيار الحرّ في الانتخابات

رأي المنخلمة	لم يتحقّق

أعلن رئيس الجمهورية خلال لقائه بالسيد كمال المدّوري، رئيس الحكومة السّابق بتاريخ 19 أوت 2024 على الانتخابات هي محطات دورية تتيح للشعب صاحب السيادة وحده دون سواه أن يختار بكل حرية في احترام كامل للقانون [4]

لم يتمكّن الشعب من ممارسة اختياره الحرّ بل تم سلب جميع حقوقه في الاختيار

1 - قانون عدد 3 لسنة 2024 مؤرخ في 18 جانفي 2024 المتعلق بتنقيح المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 20221 المتعلّق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته

2 - https://www.facebook.com/Presidence.tn/videos/508367981356079

3 - https://www.babnet.net/cadredetail-232182.asp

4 - Facebook

شهد المسار الانتخابي لسنة 2024 والمتعلّق بالانتخابات الرئاسية خرقا واضحا لجميع القواعد الكونية المتعارف عليها حول حسن سير الانتخابات من حرية الترشّح وحريّة الاختيار وعدم تغيير القواعد المنظّمة للانتخابات سنة قبل موعدها، إذ شهدت عمليّة قبول الترشّحات تعطيلا واضحا لعدّة مترشّحين من خلال عدم مدّ أغلبهم بالبطاقة عدد3 (وثيقة من وثائق الترشّح) ممّا حال دون تمكينهم من المرور إلى مرحلة قبول الترشّحات،[5] كما تمّت فيما بعد ملاحقة عديد الشخصيات السياسية التي رامت الترشّح للانتخابات في محاولة واضحة لإقصاء الخصوم السياسيين.[6] كما قامت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات في مرحلة ثانية برفض تنفيذ أحكام قضائية قاضية بإعادة ادراج ثلاثة مترشّحين، ممّا جعل منها هيئة مطوّعة لمترشّح وحيد ألا وهو رئيس الجمهورية.[7]

3- الشركات الأهلية يمكن أن تحوّل كلّ جهات الجمهوريّة الى مصادر للثّروة

رأي المنظمة	قام بعكسه

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيد بتاريخ4 مارس 2025 مجدّدا، خلال اجتماعه بوزير التشغيل لسيّد رياض شوّد وزير التّشغيل والتّكوين المهني والسّيدة حسنة جيب اللّه كاتبة الدّولة لدى وزير التّشغيل والتّكوين المهني المكلّفة بالشّركات الأهليّة، على تبسيط إجراءات بعث الشركات الأهليّة وعلى أنّ هذه الشركات من شأنها أن تحوّل كلّ جهات الجمهورية إلى مصادر للثّروة وعلى أنّ تونس تعجّ بكلّ أنواع الثّروات والخيرات، فينتفع بها باعثوها ويعمّ نفعها الجميع.[8]

60 شركة أهلية فقط دخلت طور النّشاط الفعلي حسب آخر احصائيات

منذ اصدار رئيس الجمهورية قيس سعيد المرسوم عدد 15 لسنة 2022 مؤرّخ في 20 مارس المتعلّق بالشركات الأهلية أي منذ 3 سنوات ونصف، ورغم تقديم عديد التسهيلات سواء كانت من التمويل ورفع سقفه إلاّ أنّ إحداث الشركات الأهلية بقي يشهد عزوفا إذ بلغ عدد الشركات الاهلية المحدثة إلى غاية شهر أوت 2025، 260 شركة متحصلة على المعرف الجبائي بالسجل الوطني للمؤسسات و60 شركة منها فقط تمكنت من الدخول طور النشاط الفعلي حسب الاحصائيات المعلن عنها في 31 أكتوبر 2025 ،[9] وإلى حدّ هذه اللّحظة لم تخلق الشركات الأهليّة الثورة رغم تخصيص اعتمادات مالية قدّرت بـ95 مليون دينار لتمويل هذه الشركات،[10] في ظرف تعيش فيه البلاد أزمة اقتصادية خانقة.

"وبذلك فإنّ الشركات الأهلية لم تحوّل جهات الجمهورية إلى مصادر للثّروة."

5 - https://www.facebook.com/photo.php?fbid=801233835540335&set=pb.100069611772051.-2207520000&type=3&locale=ar_AR

6 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=806233485040370&set=pb.100069611772051.-2207520000&locale=ar_AR

7 - https://www.facebook.com/photo.php?fbid=822914100038975&set=pb.100069611772051.-2207520000&type=3&locale=ar_AR

8 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=1048721357286464&set=a.247622740729667&locale=fr_FR

9 - https://shorturl.at/3eBDY

10 - https://shorturl.at/6WlQt

4- مرسوم يتعلّق بالصلح الجزائي سيمكّن الدولة من استرجاع 13 ألف و500 مليار دينار في موفّى شهر جوان 2023

رأي المنخلمة	لم يتحقق

أعلن رئيس الجمهورية خلال خطاب توجّه به إلى الشعب التونسي بتاريخ 13 ديسمبر 2021 عن اعتزامه إصدار مرسوم يتعلّق بالصلح الجزائي.

لم تسترجع الدولة سوى القليل من المبلغ الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية

أصدر رئيس الجمهورية المرسوم عدد 13 لسنة 2022 مؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته. وأصدر رئيس الجمهورية بتاريخ 11 نوفمبر 2022 أمرا رئاسيا، تمّت فيه تسمية أعضاء لجنة الصلح الجزائي وإضافة إلى التأخير المسجّل في تعيين أعضاء اللجنة، فقد عرفت تركيبة لجنة الصلح الجزائي تغييرات متواصلة كما تمّت إقالة عضوة لجنة الصلح الجزائي فاطمة اليعقوبي دون تعويضها، وقد بقيت هذه المناصب شاغرة إلى حين تسمية أعضاء جدد بتاريخ 12 مارس 2024 وذلك بعد تنقيح المرسوم المتعلّق بالصلح الجزائي تبعا لمبادرة تشريعية من رئيس الجمهورية بتاريخ 18 جانفي 2024 الذي- علاوة على تغيير في إجراءات الصلح حوّل **هذه اللجنة من لجنة وقتية إلى لجنة دائمة**.[11]

ويُذكر أنّ رئيس الجمهورية قد وعد بتاريخ 7 ديسمبر 2022[12] بانتهاء أشغال لجنة الصلح الجزائي في موفّى شهر جوان 2023 مع استرجاع 13 ألف و500[13] مليار لكن لم يتم استرجاع سوى 26 مليون دينار إلى غاية موفّى جانفي 2024 مع 14 متصالحا فقط[14]

يذكر أيضا في هذا الإطار، أنّه قد تمّ استكمال تركيبة لجنة الصلح الجزائي، حيث أدّى أعضاء اللجنة الجدد اليمين الدستورية بتاريخ 27 جوان 2026.[15]

11 - القانون عدد 3 لسنة 2024 المؤرخ في 18 جانفي 2024، المتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المؤرّخ في 20 مارس 2022، المتعلّق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته.

12 - Dec 7, 2022 https://www.youtube.com/watch?v=adJD7dKyF0o

13 - https://www.facebook.com/watch/?v=508367981356079

14 - https://shorturl.at/NApxY

15 - https://shorturl.at/6miUE

5- إعداد مشروع نصّ للمحكمة الدستورية

رأي المنظمة	لم يتحقق

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد بتاريخ 27 جويلية 2022، خلال اجتماعه بالسيدة نجلاء بودن رمضان، رئيسة الحكومة، على ضرورة إعداد مشروع نصّ آخر لتنظيم المحكمة الدستورية، تطبيقا لأحكام الدستور الجديد وضمانا حقيقيا لعلويّته.

لا وجود لبوادر لإرساء محكمة دستورية

لم يتمّ إعداد أي نصّ يتعلّق بالمحكمة الدستورية ولم يتم حتى التداول في شأنه إلى حدّ اليوم.

6- تطبيق القانون على الجميع ومنع تجاوزه

رأي المنظمة	قام بعكسه

أكّد رئيس الجمهورية بتاريخ 20 جوان 2025 خلال ترأسه لمجلس وزاري أنّ القانون يجب ان يطبّق على الجميع ولا يمكن تجاوزه.[16]

المتنمين لمسار 25 جويلية 2021 فوق القانون

تواصل الدّولة مخالفتها للقانون وقد سبق وان احتجزت ا قسريا شخصيات سياسية متهمة بما يعرف بقضية التآمر على أمن الدولة رغم مرور مدّة الاحتفاظ القانونية المقدّرة بـ 14 شهرا، كما تنتقي الدّولة على من تطبّق القانون خاصّة فيما يتعلّق بالمرسوم عدد 54، إذ أنّها تقوم بتتبّع الخصوم السياسيين لمسار 25 جويلية 2021 في حين أنّ المتنمين لهذا المسار محصّنين من كلّ تتبّع قضائي.

16 - https://www.facebook.com/watch/?v=645786435140349

7- ضرورة تطبيق أحكام 411 و412 من المجلّة التجارية بعد تنقيحهما:

رأي المنظمة	تحقق

بعد أن أذن رئيس الجمهورية بتاريخ 23 أكتوبر 2023 لدى استقباله لرئيس الحكومة بالإسراع في تقديم مشروع لتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية خاصة وأن اللجنة التي تم تكليفها بإعداد هذا المشروع أوشكت على إنهاء أعمالها بعد أن تمت بلورة تصور يحفظ حقوق الدائنين ويُحمّل المسؤولية، في نفس الوقت، لكلّ الأطراف الأخرى[17] كما دعى رئيس الجمهورية إلى ضرورة تطبيق أحكام هذه الفصول الجديدة عند استقباله محافظ البنك المركزي بتاريخ 21 فيفري 2025 [18]

تمّ تنقيح الفصول 411 و 412 من المجلّة التجارية وتطبيقهما [19]

8 - تطهير الادارة

رأي المنظمة	لم يتحقق

أكد رئيس الجمهورية مجدّدا خلال لقائه برئيس الحكومة السّابق كمال المدّوري بتاريخ 28 أكتوبر 2024 على ضرورة مواصلة تطهير الإدارة واختيار المسؤولين لا بناء على الكفاءة فحسب، ولكن أيضا بناء على الانخراط في مشروع بناء يستجيب لإرادة الشعب التونسي ويُحققها في أقصر الآجال.[20]

لا وجود لأي استراتيجية واضحة لتطهير الإدارة

سبق أن أعلن رئيس الجمهورية قيس سعيّد، خلال عهدته الأولى، بتاريخ 19 سبتمبر 2023 عن اعتزامه اصدار أمر يتعلّق بالتدقيق في الانتدابات المجراة منذ جانفي 2011 وإلى غاية 30 جوان 2023،[21] وقد صدر أمر يتعلّق بالتدقيق في الانتدابات منذ جانفي 2011 وإلى غاية 25 جويلية 2021، في مخالفة لما أعلن عنه رئيس الجمهورية في كلمته. وقد تجاوزت اللجنة المكلفة بالقيام بالتدقيق في الانتدابات الآجال القانونية المنصوص عليها صلب الأمر وهو ماانجرّ عنه إعادة تنقيح الأمر للتمديد في الآجال وقد قام رئيس الهيئة العليا للرقابة المالية والادارية بمدّ رئيس الحكومة بالتقرير النهائي لعملية التدقيق بتاريخ 20 جوان 2024.[22] لكن وإلى هذه اللحظة لا نجد أثرا ملموسا لعملية تطهير الإدارة بناءا على التقرير. كما أنّه لا وجود لأي استرتيجية جديدة واضحة تم تبنيّها خلال هذه السنوات ممّا جعل هذا الوعد هلاميا، غير قابل للتطبيق.

17 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=723396149818988&set=a.247622744063000

18 - https://shorturl.at/w7d92

19 - القانون عدد 41 لسنة 2024 المؤرخ في 2 أوت 2024، المتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية وإتمامها.

20 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=959147536243847&set=a.247622744063000&locale=fr_FR

21 - https://www.facebook.com/Presidence.tn/videos/3457802494487208

22 - https://rb.gy/pzo8yf

9- إرساء النصّ المتعلق بتنظيم العلاقة بين مجلس نواب الشعب ومجلس الجهات والأقاليم

رأي المنخلمة	تـــحقق

أكّد رئيس الجمهورية خلال لقائه برئيس الحكومة السّابق، بتاريخ 22 أوت 2024 على ضرورة سنّ القانون المتعلّق بالعلاقة بتنظيم العلاقة بين مجلس نواب الشعب ومجلس الجهات والأقاليم.[23]

دخول المرسوم المتعلّق بالعلاقة بين مجلس نواب الشعب ومجلس الجهات والأقاليم حيّز النفاذ

تداول مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية بتاريخ 13 سبتمبر 2024 في مشروع مرسوم يتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.[24] وقد تمّ نشر هذا المرسوم بالرّائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 112 لسنة 2024.[25] كان من المفترض أن يقوم البرلمان بالمصادقة على هذا النصّ القانوني، لكن ارتأى رئيس الجمهورية ان يستغلّ صلاحياته في إصدار المراسيم خلال العطلة البرلمانية.

10-استكمال إعداد حركة الولاة في أسرع الأوقات وعلى اعتماد عنصر أول قبل أي عناصر أخرى في عملية الاختيار وهو الولاء لتونس وحدها.

رأي المنخلمة	لم يتحقق

أكّد رئيس الجمهورية خلال لقائه بوزير الدّاخلية، بتاريخ 23 أوت 2024 على ضرورة استكمال إعداد حركة الولاة في أسرع الأوقات وعلى اعتماد عنصر أول قبل أي عناصر أخرى في عملية الاختيار وهو الولاء لتونس وحدها.[26]

اختيار للولاة دون وجود معيار واضح للتعيين

صدر بلاغ من رئاسة الجمهورية مفاده الإعلان عن حركة في الولاة شملت جميع ولايات الجمهورية التونسية،[27] وقد افتقر هذا البلاغ لأي معيار واضح للاختيار أو لكيفية قياس الولاء لتونس من عدمه، وهو ما يحيلنا إلى أنّ هذه الحركة تفتقر الى المعايير الموضوعية في الاختيار.

23 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=908927421265859&set=a.247622744063000&locale=fr_FR

24 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=924223406402927&set=a.247622744063000&locale=fr_FR

25 - المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2024، المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نوّاب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

26 - https://www.facebook.com/photo?fbid=909947327830535&set=a.247622744063000&locale=fr_FR

27 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=921485180010083&set=a.247622744063000&locale=fr_FR

11- تعديل أحكام مجلّة الشغل للقطع مع للعمل بمناولة اليد العاملة وعقود الشغل المحدودة في الزمن

رأي المنظمة	تحقق

أكد رئيس الجمهورية قيس سعيّد لدى استقباله بتاريخ 9 أوت 2024 بقصر قرطاج للسيد كمال المدوري، رئيس الحكومة، على ضرورة الإسراع بعرض مشروع تعديل بعض أحكام مجلة الشغل للقطع نهائيا للعمل بمناولة اليد العاملة وعقود الشغل المحدودة في الزمن وذلك تكريسا للدور الاجتماعي للدولة وتجسيدا لحق العمال في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل لأن الأحكام التي لازالت سارية المفعول ترتقي إلى مرتبة جرائم الاتجار بالبشر.[28]

تمتّ المصادقة على تنقيح مجلّة الشغل

صدر بتاريخ 21 ماي 2025 القانون عدد 9 لسنة 2025 المؤرخ في 21 ماي 2025 يتعلق بتنخليم عقود الشغل ومنع المناولة.

12- مشروع القانون الأساسي المتعلق بالهياكل الرياضية

رأي المنظمة	لم يتحقق

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، بتاريخ 18 جويلية 2025 خلال استقباله السيد الصادق المورالي وزير الشباب والرياضة. على ضرورة المحي قدما في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالهياكل الرياضية. وأكّد رئيس الجمهورية، في هذا السّياق، على أهمية هذا المشروع لوضع حدّ لهذا الوضع القانوني الهجين الذي لا يقوم على احتراف واضح المعالم ولا على هواية خالصة، فضلا عن شبكات السمسرة والفساد.[29]

قانون لم يرى النور إلى حدّ هذه اللحظة

رغم حديث رئيس الجمهورية عن ضرورة اعتماد مقاربة جديدة للهياكل الرياضية إلاّ أن مشروع القانون الأساسي للهياكل الرياضية بقي موضوع اجتماعات وزارية[30] دون المرور إلى تقديمه إلى مجلس نواب الشعب للمصادقة عليه.

28 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=900349162123685&set=a.247622744063000&locale=fr_FR

29 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=1153916160100316&set=a.247622740729667

30 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=1153916160100316&set=a.247622740729667

13- إطلاق حوار وطني مع الاتحاد التونسي للشغل لتصحيح المسار

رأي المنخلة	قام بعكسه

أعلن رئيس الجمهورية قيس سعيد بتاريخ 30 ديسمبر 2020 بقصر قرطاج عند استقباله للأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل السيد نورالدين الطبوبي بضرورة إجراء حوار وطني لإيجاد حلول سياسية واقتصادية واجتماعية للوضع الراهن في بلادنا، معلنا عن إجراء حوار لتصحيح مسار الثورة التي تم الانحراف بها عن مسارها الحقيقي الذي حدده الشعب منذ عشر سنوات ألا وهو الشغل والحرية والكرامة الوطنية. مؤكدا على وجوب تشريك ممثلين عن الشباب من كل جهات الجمهورية في هذا الحوار وفق معايير يتم تحديدها لاحقا[31]

قيس سعيد ألقى جانبا مبادرته وقام بإصلاحات بطريقة أحادية

لم يرى هذا الحوار النور إلى هذه اللحظة، وقد عوضه رئيس الجمهورية بطريقة أحادية بالإجراءات الاستثنائية المقررة بتاريخ 25 جويلية 2021 وجملة المراسيم التي أصدرها والدستور الذي وضعه بطريقة منفردة.

الوعود المتعلّقة باستقلالية القضاء

4 وعـــــــود	
3 وعود قام بعكسها	وعد لم يتحقّق

1- ضمان استقلالية القضاء

رأي المنخلة	قام بعكسه

أفاد رئيس الجمهورية في 26 جويلية 2021 خلال اجتماعه بالسيد يوسف بوزاخر، رئيس المجلس الأعلى للقضاء السّابق، والسيدة مليكة المزاري، عضو المجلس الأعلى للقضاء رئيسة مجلس القضاء العدلي، والسيد عبد الكريم راجح، عضو المجلس الأعلى للقضاء نائب رئيس مجلس القضاء الإداري، على حرصه على احترام الدستور ومقتضياته وفرض القانون على الجميع وضمان استقلال القضاء في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ تونس.[32]

31 - https://iwatch.tn/ar/article/1007

32 - https://www.facebook.com/Presidence.tn/photos/a.281368748587856/4465921160132573/

تعيين مجلس أعلى مؤقت للقضاء لتطويع "الوظيفة القضائية" لحساب "الوظيفة "التنفيذية"

قام رئيس الجمهورية بتاريخ 12 فيفري 2022 بحلّ المجلس الأعلى للقضاء وتعويضه بآخر موقّت مغيّرا آلية تركيز المجلس الأعلى للقضاء من آلية الانتخاب إلى آلية التعيين، وهو ما يُفقد المجلس الأعلى للقضاء استقلاليته. ويعتبر مردود المجلس الأعلى للقضاء المؤقت هزيلا خاصّة مع عدم إصدارد للحركة القضائية لسنة 2022 كما يشهد المجلس الأعلى للقضاء شللا من خلال

تسجيله لعدّة شغورات في رئاسته وفي عضويته منذ أكثر من سنة وهو ما يحول دون اجتماعه وقد أشارت منظّمة أنا يقظ لذلك في بيان صادر بتاريخ في 15 ديسمبر 2023 حول تعمّد الوظيفة التنفيذية الاخلال بالوظيفة القضائية.[33]

2- إعداد مرسوم يتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء بمشاركة القضاة أنفسهم

رأي المنظمة	قام بعكسه

أفاد رئيس الجمهورية يوم الاثنين 1 نوفمبر 2021 خلال اجتماعه بوزيرة العدل، ليلى جفّال، على أنّ إعداد المرسوم المتعلّق بالمجلس الأعلى للقضاء سيتمّ بمشاركة القضاة.[34]

وقد أوحى بذلك صبغة تشاركية لعملية إصلاح مرفق القضاء، وعلى أنّ الحلّ سيكون صادرا من أهل الاختصاص.

إعداد مرسوم المجلس الأعلى للقضاء بصفة أحادية

أصدر رئيس الجمهورية المرسوم عدد 11 لسنة 2022 مؤرّخ في 12 فيفري 2022 يتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء. وقد تمّ إصدار هذا المرسوم بصفة أحادية في فترة اتخاذ التدابير الاستثنائية في ظل غياب أي مؤسسة رقابية على هذه المراسيم ودون أي تشريك للقضاة، يذكر أيضا إلى انّه وإلى حدّ هذه اللحظة لا يوجد قانون يتعلّق بالمجلس الأعلى للقضاء الذي يجعل منه مؤسسة دائمة.

33 - https://iwatch.tn/ar/article/1007

34 - https://www.facebook.com/Presidence.tn/photos/a.281368748587856/4778056062252413/

3- عدم التدخّل في القضاء

رأي المنخلمة	قام بعكسه

أفاد رئيس الجمهورية في 19 سبتمبر 2025 خلال ترأسه لمجلس الوزراء بأنّه لا ولم يتدخّل في القضاء وبأنّه لا يريد محاكمات لتصفية الحسابات.[35]

المواصلة في نسف استقلالية الوظيفة القضائية

سبق أن قام رئيس الجمهورية، خلال عهدته الأولى، بتاريخ 12 فيفري 2022 بحلّ المجلس الأعلى للقضاء وتعويضه بآخر موقّت مغيّرا آلية تركيز المجلس الأعلى للقضاء من آلية الانتخاب إلى آلية التعيين، وهو ما يُفقد المجلس الأعلى للقضاء استقلاليته. ويشهد المجلس الأعلى المؤقت للقضاء شللا منذ أكثر من سنتين وذلك من خلال تسجيله لعدّة شغورات في رئاسته وفي عضويته وقد سبق أن أشارت منخّلمة أنا يقظ لذلك في بيان صادر بتاريخ في 15 ديسمبر 2023 حول تعمّد الوظيفة التنفيذية الاخلال بالوظيفة القضائية.[36] وقد مكّن غياب المجلس المؤقت للقضاء، من تعمّد الوظيفة التنفيذية التي يرأسها رئيس الجمهورية، من القيام بالحركات القضائية بطريقة أحادية، ومن القيام بحركات قضائية جزئية بناءا على مذكّرات صادرة عن وزارة العدل.[37]

4- التقليص من الزّمن القضائي والتسريع في البتّ في القضايا

رأي المنخلمة	لم يتحقّق

أكد رئيس الجمهورية قيس سعيّد بتاريخ 31 جويلية 2024 خلال لقائه بوزيرة العدل السيّدة ليلى جفال على ضرورة البت في عدد من القضايا التي بقيت تراوح مكانها لمدة سنوات ملاحظا أنه من غير المقبول أن تتواصل ما يسمى بالسماعات لمدة تمتد لسنوات. فالزمن القضائي جزء من العدالة التي يتساوى أمامها الجميع.[38]

لا وجود لأي استراتيجية حول التقليص في الزمن القضائي

لم تضع "الوظيفة التنفيذية" أي استراتيجية عملية وواضحة للتسريع في الزمن القضائي، إذ أن الوضع لم يتغيّر لأغلب القضايا، إلاّ فيما يتعلّق بالقضايا السياسية أو التي تهمّ الرأي العام والتي تحضى بسرعة البتّ في غالب في حين أنّ القضايا التي تهم المواطنين تبقى منسية.

35 - https://www.facebook.com/Presidence.tn/photos/a.281368748587856/4465921160132573/

36 - https://iwatch.tn/ar/article/1007

37 - https://shorturl.at/EG8nZ

38 - https://www.facebook.com/photo?fbid=894700246021910&set=a.247622744063000&locale=fr_FR

الوعود المتعلّقة بضمان الحقوق والحرّيات

4 وعـــــــود	
3 وعود قام بعكسها	وعد لم يتحقّق

1- ضمان الحقوق والحريات واحترام دولة القانون والمسار الديمقراطي

رأي المنظمة	قام بعكسه

أكدّ رئيس الجمهورية بتاريخ 23 أكتوبر 2019 خلال أدائه لليمين الدستورية أمام أعضاء مجلس نواب الشعب بمناسبة تولية لمنصبه على إعلاءه لدولة القانون[39] كما أفاد رئيس الجمهورية بتاريخ 26 جويلية 2021 لدى استقباله، السيد جمال مسلم، رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والسيد بشير العبيدي، كاتب عام الرابطة، والسيد محمد ياسين الجلاصي، رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، والسيد عبد الرحمان الهذيلي، رئيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، على تمسكه الثّابت بضمان الحقوق والحريات واحترام دولة القانون والمسار الديمقراطي ببلادنا.[40]

رئيس الجمهورية لم يكرّس دولة القانون ولم يحترم المسار الديمقراطي

ما لبث رئيس الجمهورية منذ اتخاذه لإجراءات 25 جويلية 2021 من اتخاذ خطوات أحادية لتنفيذ مشروعه السياسي، بداية بدستور تمّت صياغته بطريقة منفردة، واستفتاء تمّ تنظيمه عن طريق هيئة للانتخابات فاقدة للاستقلالية وصولا إلى مجلس نواب الشعب منتخب حسب مشروعه الذي اتسمت فيه الانتخابات بتغييب شبه كلّي لجميع الأطياف السياسية ومن ثم الى انتخابات رئاسية لسنة 2024 اتسمت بالاقصاء المتعمّد للمترشحين.

أمّا بالنسبة لاحترام دولة القانون، فقد تقهقر ترتيب تونس من المرتبة 58 سنة 2019 إلى المرتبة 85 لسنة 2025 في مؤشر دولة القانون.[41]

39 - https://www.facebook.com/Presidence.tn/videos/914211068964108/

40 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=4466072176784138&set=pcb.4466073283450694&paipv=0&eav=AfZA0MtQOZ8ceSasonlpE7slUAYMYDDKFBbrxDQWhTtSs-SX8yYHpI8wRYjou2PjQi4Y&_rdr

41 - https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/global/2025/Tunisia/

2- لن يتم اعتقال أحد من أجل رأيه ولن يتم المساس من الحقوق والحريات

رأي المنظمة	قام بعكسه

أكدّ رئيس الجمهورية بتاريخ 23 أكتوبر 2019 خلال أدائه لليمين الدستورية أمام أعضاء مجلس نواب الشعب بمناسبة تولية لمنصبه على أنّه لا مساس من الحقوق والحريات و لا رجوع إلى الوراء في شأنها كما أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيد بتاريخ 5 أوت 2021 بقصر قرطاج خلال لقائه بالسيد بشير الكثيري، الرئيس المدير العام لديوان الحبوب، على أنه لم ولن يتم اعتقال أحد من أجل رأيه ولن يتم المساس من الحقوق والحريات.[42]

اعتقالات بالجملة من أجل أراء سياسية

تمّ اعتقال عديد الأشخاص بتهم سياسية وقد قفز عدد السجناء في تونس من 22 ألفًا في الفترة بين 2018 و 2021 إلى 32 ألفًا بين 2022 و2024.[43]

3- عدم المساس بحقوق الإنسان واحترام الحريات، بما فيها حرية التعبير والتظاهر

رأي المنظمة	قام بعكسه

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد يوم 2 سبتمبر 2021، خلال استقباله للسادة إبراهيم بودربالة، عميد الهيئة الوطنية للمحامين، وبشير العبيدي، الكاتب العام للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وبسام الطريفي، نائب رئيس الرابطة التونسية لحقوق الانسان (وقد تعذّر على النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تلبية الدعوة الموجّهة لها لحضور هذا اللقاء بسبب ارتباطات نقابية داخل تراب الجمهورية) أنه ثابت في التزامه القوي بالمواصلة في نفس النهج وعدم المساس بحقوق الإنسان واحترام الحريات، بما فيها حرية التعبير والتظاهر[44]

تتبع عديد النشطاء من أجل أرائهم

أصدر رئيس الجمهورية المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال. وقد اعتبرت منظمة أنا يقظ في بيان لها بتاريخ 21 سبتمبر 2022 أن هذا المرسوم ليس إلا مرسوما يضع سيف القمع والخوف على رقاب المواطنين والصحفيين ويؤسس لرقابة و"صنصرة" ذاتية تمس من الحقوق الكونية للإنسان المضمنة بالاتفاقيات الدولية كالحق في التفكير والتعبير عن الرأي والحق في الخصوصية.[45] وقد تمّ تتبّع عديد النشطاء السياسيين والصحفيين على معنى أحكام هذا المرسوم منذ دخوله حيّز التنفيذ.

42 - https://www.facebook.com/Presidence.tn/photos/a.281368748587856/4497135150344507/?paipv=0&eav=AfZOWohLfQ4HTknhbx70IjijHEWTu4orKC8AKvvRJ1wf6Pjc-Rx-jkAmvbasZH0wBAKc&_rdr

43 - https://shorturl.at/sURMp

44 - https://shorturl.at/OaZ39

45 - https://www.iwatch.tn/ar/article/956

4- اعتماد العقوبات البديلة والسوار الالكتروني

رأي المنظمة	لم يتحقق

أكد رئيس الجمهورية قيس سعيّد يوم 23 ديسمبر 2022 خلال اجتماعه بالسيّدة ليلى جفّال، وزيرة العدل. على أهمية المضيّ قدما في مشروع العقوبات البديلة والسوار الالكتروني الذي يمكن أن يمثل عقوبة سالبة للحرية خارج السجن، إلى جانب العمل من أجل المصلحة العامة.[46]

مشروع قديم يطفو على السّاحة مجدّدا

كان من المقرّر اعتماد هذه الآلية منذ شهر أفريل 2023.[47] كما أنّ هذا الوعد ليس جديدا، بل قد صدر في شأنه مرسوم من رئيس الحكومة عدد 29 لسنة 2020 مؤرخ في 10 جوان 2020 يتعلق بنظام المراقبة الالكترونية في المادة الجزائية ورغم مرور أكثر من ثلاث سنوات عن التاريخ المقرر لاعتماده إلاّ أنه وإلى حدّ هذه اللحظة لا يوجد إلاّ بعض التجارب للسوار الالكتروني.

الوعود المتعلّقة بالقدرة الشرائية للمواطن وتوفير المواد الأساسية

13 وعـــــــود			
4 وعود قام بعكسها	7 وعود لم يتحقّق	وعد في طور الإنجاز	وعد تحقق

1- إحداث ديوان الأعلاف لتجنّب الاحتكار:

رأي المنظمة	لم يتحقق

أفاد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، بتاريخ 2 سبتمبر 2024 خلال لقاءه بالسيد عز الدين بن الشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، والسيد حمادي لحبيب، كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلف بالمياه على أنّ الهدف من إحداث ديوان الأعلاف هو مناهضة الاحتكار.[48]

46 - https://shorturl.at/JZcVg
47 - https://h1.nu/1vaHG
48 - https://www.facebook.com/photo?fbid=917305970428004&set=a.247622744063000&locale=fr_FR

رئيس الجمهورية يقرّ بنفسه عدم تحقّق الوعد

سبق أن أصدر رئيس الجمهورية بتاريخ 10 جانفي 2024 الأمر عدد 25 لسنة 2024 المؤرخ في 10 جانفي 2024 والمتعلق بإحداث الديوان الوطني للأعلاف وضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق تسييره. وقد قيّم رئيس الجمهورية مردودية هذه المؤسسة بتاريخ 20 سبتمبر 2024، وذلك خلال لقائه بالسّيد رئيس الحكومة على أنّ مؤسسة الديوان الوطني للأعلاف التي تم إحداثها حتى تضع حدا للاحتكار "لم تقم بالدور الموكول لها على الوجه المطلوب".[49]

2- التخفيض في أسعار المواد المدرسية

رأي المنخلمة	قام بعكسه

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيد، بتاريخ 2 سبتمبر 2024 خلال لقائه بالسيد نور الدين النوري، وزير التربية، بضرورة العمل على الضغط على تكاليف المستلزمات الدراسية.[50]

أسعار المواد المدرسية ترتفع بفة متواصلة من سنة إلى أخرى

تشهد أسعار المواد المدرسية ارتفاعا متواصلا، وقد نشر منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تقريرا في هذا الخصوص مبينا أنّ تونس قد سجّلت زيادة بـنسبة 25.3 بالمائة في مستلزمات العودة المدرسية بالنسبة لكافة السنوات الابتدائي في الفترة من السنة الدراسية 2021-2022، وإلى غاية هذه السنة 2025- 2026.[51]

3- التصدّي للترفيع في الأسعار المواد الأساسية والقيام بتسعير عديد المواد الأساسية.

رأي المنخلمة	قام بعكسه

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد بتاريخ 3 سبتمبر 2024 بقصر قرطاج خلال لقائه بالسيد سمير عبيد، وزير التجارة وتنمية الصادرات على وجوب التصدي للارتفاع المشط للأسعار بوجه عام ولحوم الدواجن التي ارتفع ثمنها بشكل غير مسبوق فضلا عن أنها صارت تُعرض للبيع خارج المسالك المعهودة، هذا إلى جانب اللحوم الحمراء والخضر والغلال وغيرها من المواد. كما أن وغيرهما. مذكّرا بحقّ الدولة في تسعير عديد المواد.[53]

49 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=929853622506572&set=a.247622744063000&locale=fr_FR

50 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=917310477094220&set=a.247622744063000&locale=fr_FR

51 - https://h1.nu/1vaKe

52 - https://www.facebook.com/photo?fbid=917997270358874&set=a.247622744063000&locale=fr_FR

.أسعار المواد الأساسية في ارتفاع متواصل

ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية خلال آخر تحيين للمعهد الوطني للإحصاء بتاريخ شهر جانفي 2026 ، باحتساب باحتساب الانزلاق السنوي ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 5,9%. ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع أسعار لحم الضأن بنسبة 1,16% وأسعار الغلال الطازجة بنسبة 17,8% وأسعار الأسماك الطازجة بنسبة 11,3% وأسعار لحم البقر 10,4%. في المقابل تراجعت أسعار الزيوت الغذائية بنسبة 12%.[53]

4- ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية

رأي المنخلمة	قام بعكسه

أكدّ رئيس الجمهورية بتاريخ 12 ماي 2025 بقصر قرطاج، خلال لقائه بالسيدة سارة الزعفراني الزنزري رئيسة الحكومة على ضرورة معالجة كلّ المواضيع المطروحة في إطار رؤية وطنية شاملة لكلّ القطاعات، مشدّدا على أنّ الأولوية المطلقة يجب أن تُمنح لتحقيق العدالة الاجتماعية.[54]

العدالة لم تتحقّق بل أن نسبة الفقر في تزايد

لم يتمّ تحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين بل أنّ نسبة الفقر بلغت حسب البنك الدولي فأنّ 28.99% من سكان تونس يعيشون تحت خط الفقر العالمي البالغ 6.8 دولار يوميا.[55]

5- ضرورة اعتماد نظام جبائي عادل واعتماد نظام الضريبة التصاعدية لأن الجباية العادلة المنصفة من بين المقدمات الأساسية لتحقيق العدل الاجتماعي.

رأي المنخلمة	في طور الإنجاز

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، بتاريخ 5 سبتمبر 2024 خلال لقائه بالسيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية. على ضرورة اعتماد نظام جبائي عادل واعتماد نظام الضريبة التصاعدية لأن الجباية العادلة المنصفة من بين المقدمات الأساسية لتحقيق العدل الاجتماعي.

53 - https://shorturl.at/KH602
54 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=1103223611836238&set=a.247622740729667
55 - https://h1.nu/1ANGy

إدخال بعض التعديلات على الشرائح الضريبية بقانون المالية لسنة 2025

أدخل قانون المالية لسنة 2025 تعديلات على الشرائح الضريبية الخاصة بضريبة على الدخل الطبيعيين. فقد تمّ توسيع قاعدة الإعفاء بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود، حيث أُعفيت المداخيل السنوية التي لا تتجاوز خمسة آلاف دينار من الضريبة كلياً، في حين رُفعت النسب المطبقة على الشرائح العليا لتصل إلى مستويات أعلى قصد تعزيز مساهمة أصحاب الدخل المرتفع في الجهد الجبائي. كما تضمّن القانون إجراءات للحدّ من التهرّب الضريبي لدى بعض المهن الحرة وتوسيع قاعدة التضريب، فضلاً عن تخفيف بعض الأعباء غير المباشرة على الفئات الضعيفة، بما يعكس التوجّه نحو تكريس نظام جبائي أكثر تصاعدية وعدالة.

6- قانون المالية ليس مجرّد أرقام ونسب بل يجب أن يكون ترجمة لاختيارات الشعب

رأي المنظمة	لم يتحقّق

أكّد رئيس الجمهورية بتاريخ 30 جويلية 2025 خلال استقباله كل من السيدتين سارة الزعفراني الزنزري رئيسة الحكومة ومشكاة سلامة الخالدي وزيرة المالية والسيد سمير عبد الحفيظ وزير الإقتصاد والتخطيط. على ضرورة أن يتنزّل مشروع قانون المالية للسنة القادمة في إطار ما أفرزته هذه الاجتماعات من نتائج أوليّة لأن قانون المالية ليس مجرّد أرقام ونسب بل يجب أن يكون ترجمة لاختيارات الشعب في كافة المجالات.[56]

قانون المالية لا يعكس اختيارات الشّعب

يجمع مختلف الخبراء إلى أن قوانين المالية في تونس خلال السنوات الأخيرة أصبحت قوانين لإدارة الأزمة أكثر منها قوانين لتحقيق التنمية، حيث انصبت أولوياتها على تعبئة الموارد وتسديد خدمة الدين والمحافظة على التوازنات المالية، وهو ما قلص هامش الاستثمار العمومي والإنفاق الاجتماعي و تعكس في الواقع اختيارات الحكومة أكثر مما يعكس اختيارات المواطنين، لأن إعداده يتم داخل السلطة التنفيذية في ظل ضغوط مالية واقتصادية كبيرة، بينما يبقى دور البرلمان محدودًا نسبيًا في إعادة توجيه السياسات المالية، خاصة عندما تكون هوامش المناورة ضيقة.

56 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=1163369332488332&set=a.247622740729667

7- الابتعاد عن كلّ مظاهر المضاربة والاحتكار وتفكيك كلّ شبكات المضاربة والاحتكار:

رأي المنظمة	لم يتحقق

أفاد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، يوم 28 جويلية 2021 خلال اجتماعه بالسيّد سمير ماجول، رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية على ضرورة التخفيض في الأسعار والابتعاد عن كلّ مظاهر المضاربة والاحتكار58. كما أكّد مجدّدا بتاريخ 26 سبتمبر 2025 خلال اجتماعه بالسّادة خالد النّوري وزير الدّاخلية وسفيان بالصّادق كاتب الدّولة لدى وزير الدّاخلية المكلّف بالأمن الوطني و مراد سعيدان المدير العامّ للأمن الوطني وحسين الغربي المدير العامّ آمر الحرس الوطني على ضرورة العمل دون انقطاع لتفكيك كل شبكات المضاربة و الاحتكار مشدّدا على أن الأمر لا يتعلّق بحملة محدودة في الزمن أو بأيّام لتخفيض في الأسعار بل بسياسة الدّولة التونسية التي ستستمر للحفاظ على أمنها و أمن المجتمع وتوفير كل مقوّمات الكرامة للتونسيين والتونسيات لان الشعب التونسي، بوعيه غير المسبوق، يخوض حرب تحرير على كل الجبهات بضراوة المقاتل الذي لن يلقي أبدا السّلاح[57]

مرسوم مقاومة المضاربة غير المشروعة لم يحقق أهدافه وتواصل فقدان المواد الأساسية ولم يتم تفكيك كلّ شبكات المضاربة والاحتكار

أصدر رئيس الجمهورية المرسوم عدد 14 لسنة 2022 المؤرّخ في 20 مارس 2022 المتعلق بمقاومة المضاربة غير المشروعة. وإلى حدود صدور هذا التقرير، تعتبر منظمة "أنا يقظ" أنّ هذا الإطار القانوني قد بيّن عدم نجاعته خاصّة وأنّ أزمة فقدان المواد الأساسية لازلت قائمة وقد اعتبرت المنظمة في بيان سابق لها أن إقرار رئيس الجُمهورية بتواصل ظاهرة الاحتكار والمُضاربة غير المشروعة رغم إصداره للمرسُوم المتعلّق بالمضاربة غير المشروعة حيّز النفاذ منذ مارس 2022 يُمثّل قرينة على عدم قُدرة المرسوم الذي وضعه بصفة أحادية على تحسين الأوضاع الاقتصادية وعلى أن هذا المرسوم لم يكن سوى ذرّ رماد على الأعين للتملّص من المسؤولية.[58]

8- إعداد النّصوص الترتيبية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن ومواجهة غلاء الأسعار مع مكافحة المضاربين والتقليص من الواردات غير الضرورية

رأي المنظمة	لم يتحقق

57 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=1210914374400494&set=a.247622740729667

58 - https://www.facebook.com/Presidence.tn/photos/a.281368748587856/4745977098793643

أكّد رئيس الجمهورية بتاريخ 9 فيفري 2025 خلال اجتماعه بالسيدة سارة الزعفراني الزنزري رئيسة الحكومة على ضرورة إعداد النّصوص الترتيبية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن ومواجهة غلاء الأسعار مع مكافحة المضاربين[54]

لا وجود لنصوص ترتيبية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن

إلى حدّ الآن لا توجد نصوص ترتيبية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن

9- تحقيق الاكتفاء الذاتي والرجوع إلى البذور التونسية حتى لا تبقى بلادنا رهن من يبيع البذور التي لا تثمر إلا لموسم واحد:

رأي المنخلة	قام بعكسه

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيد، بتاريخ 15 أفريل 2022 خلال اجتماعه بعدد من أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، على ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي والرجوع إلى البذور التونسية حتى لا تبقى بلادنا رهن من يبيع البذور التي لا تثمر إلا لموسم واحد.[59]

حاجيات تونس في ارتفاع متواصل لتوريد الحبوب

لاتزال حاجيات تونس من توريد الحبوب في تزايد ، اذ أنّ يانات ديوان الحبوب أن تونس لا تغطي اليوم سوى نحو 22% إلى 23% من حاجياتها من الحبوب السنوات الأخيرة. وفي الموسم 2026/2025، يُتوقع أن تتراوح الكميات المجمعة بين 10.4 و10.6 مليون قنطار، مقابل استهلاك يقارب 34.3 مليون قنطار، ما يعني ضرورة توريد نحو 24 مليون قنطار.

حتى في سنة اعتُبرت "أفضل من المعدل"، تبقى الفجوة قائمة وهي بنيوية أكثر منها ظرفية. ومع احتمال ارتفاع الأسعار العالمية بنسبة 4.1%، قد تتجاوز فاتورة الحبوب 2 مليار دينار، ما يزيد الضغط على ميزانية الدعم.[60]

10- ضرورة القضاء على الفقر

رأي المنخلة	لم يتحقّق

أكدّ رئيس الجمهورية بتاريخ 23 أكتوبر 2019 خلال أدائه لليمين الدستورية أمام أعضاء مجلس نواب الشعب بمناسبة تولية لمنصبه على ضرورة قضاءه على الفقر.

59 - https://shorturl.at/PLzbT

60 - https://www.facebook.com/photo?fbid=879086224759579&set=pcb.879087368092798

لم يتمّ القضاء على الفقر

طيلة سبع سنوات لم يتمّ القضاء على الفقر أو حتى التقليص منه إذ أنّ نسبة الفقر بقيت في تزايد في الوقت الذي توقّف فيه المعهد الوطني للإحصاء عن نشر نسب الفقر في تونس، والتي بلغت آخر مرة 16.6% إلى حدود سنة 2021، تكشف معطيات صادرة عن مصادر أخرى، من بينها منظمة اليونيسيف عن تصاعد مقلق لهذه النسبة لتصل إلى 18.4% سنة 2023. هذا الارتفاع انعكس مباشرة على عدد العائلات المعوزة الذي قفز إلى نحو 340 ألف عائلة سنة 2024، في مؤشر واضح على تعمّق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.[61]

11- الترفيع في الأجر الأدنى

رأي المنظمة	تحقق

طالب رئيس الجمهورية بتاريخ 6 جوان 2024 لدى لقائه بوزير الشؤون الاجتماعية بضرورة الترفيع في الاجر الأدنى المضمون.

صدور الامر المتعلّق بالترفيع في الأجر الأدنى بالرائد الرسمي

صدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية يوم الثلاثاء 9 جويلية 2024 الأمر عدد 419 لسنة 2024 المؤرخ في 9 جويلية المتعلق بضبط الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل.

12- الحدّ من أسعار العلف:

رأي المنظمة	لم يتحقّق

أكّد رئيس الجمهورية بتاريخ 24 فيفري 2023 لدى استقباله، السيّد عبد المنعم بلعاتي، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، وذلك بحضور السيّد سمير ماجول، رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة الصناعات التقليدية. على ضرورة الحدّ من ارتفاع أسعار العلف وما ترتب عن ذلك من غلاء في أثمان اللحوم والدواجن

61 - https://shorturl.at/ohcEC

ارتفاع أسعار أضاحي العيد

. شهدت أسعار الأضاحي ارتفاعا ملحوظا خلال عيد الإضحى لسنة 2026 والسنوات السّابقة، وقد نادى العديد بالمقاطعة وتعود هذه الزيادة المشّطة في الأسعار الى ارتفاع كلفة الإنتاج التي يتكبدها الفلاح من أعلاف وإلى غيرها [62]

13- المراجعة الجذرية لدور الصناديق الاجتماعية بوجه الخصوص حتى تجد توازنها المطلوب وتسترجع دورها الكامل

رأي المنظمة	لم يتحقّق

أسدى رئيس الجمهورية بتاريخ 16 جويلية 2025 خلال استقباله السيد عصام الأحمر، وزير الشؤون الاجتماعية، تعليماته بالمراجعة الجذرية لدور الصناديق الاجتماعية بوجه الخصوص حتى تجد توازنها المطلوب وتسترجع دورها الكامل، مؤكدا على ضرورة المضي قدما في العمل الاجتماعي المكثف لبناء الدولة الاجتماعية

لا توجد لمراجعة لمختلف الصناديق الاجتماعية

تعاني مختلف الصناديق الاجتماعية من عجز مالي يتفاقم يوما بعد يوم مما أسفر عن اهيار منظومة التأمين الصحي "كنام" وجعل من المواطنين يعانون غياب التغطية الصحيّة.[63]

الوعود المتعلّقة بالبيئة

11 وعـــــــد		
2 وعود قام بعكسها	7 وعود لم تتحقّق	2 وعود تحققت

1- إيجاد حلّ جذري لمشاكل انقطاع المياه والكهرباء والتصدّي لها ضرورة إعلام المواطنين قبل قطع الماء في صورة القيام بأشغال صيانة أو إصلاح حتى يتّخذ المواطنون احتياطاتهم،

رأي المنظمة	قام بعكسه

62 - https://www.facebook.com/Presidence.tn/photos/a.281368748587856/4745977098793643/
63 - https://shorturl.at/tLZGY

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد بتاريخ 22 أكتوبر 2021 لدى اجتماعه بالسيّدة نجلاء بودن على ضرورة التسريع بإيجاد حلّ جذري للأوضاع البيئية ولمشاكل انقطاع المياه والكهرباء.[64]

مشاكل انقطاع المياه والكهرباء في تفاقم مستمرّو517 احتجاج بيئي خلال سنة 2025 وأزمة في الكهرباء خلال شهر جويلية 2026

لازالت تشهد تونس انقطاعا للمياه والكهرباء في عدّة جهات وقد أسفر ذلك عن عدّة تحرّكات احتجاجيةبمختلف جهات البلاد وقد عرفت التحركات الاحتجاجية ذات الطابع البيئي نسقًا تصاعديًا في تونس، حيث ارتفع عددها من 156 تحركًا خلال السداسي الأول لسنة 2023 إلى 172 احتجاجًا خلال الفترة نفسها من سنة 2024 ليصل لـ427 تحرّكا بيئيا لسنة 2025وفقًا للمعطيات الصادرة عن المرصد الاجتماعي التونسي.[65]

كما تصدّرت التحركات البيئية المتعلّقة بالحق في الماء الصالح للشرب قائمة المطالب بنسبة 41 بالمائة من مجموع التحركات البيئية، خاصة في المناطق التي تشهد اضطرابات في التزود بالمياه، بما يعادل 175 تحركًا. كما تم تسجيل 136 تحركًا للمطالبة بالحق في بيئة سليمة، و116 تحركًا ذا طابع فلاحي.[66]

وقد شهد شهر جويلية من سنة 2026 انقطاعا للتيار الكهربائي في مختلف ولايات الجمهورية وقد اسفرت هذه الانقطاعات المتكررة عن وفايات في صفوف مستعملي آلات الاوكسيجين وخلل في الاقتصاد.

2- مشروع محطات تحلية مياه البحر ومدّ أنبوب من خليج قابس إلى الحوض المنجمي بولاية قفصة تتفرع عنه أنابيب أخرى موجّهة إلى الجنوب التونسي خاصة

رأي المنخلمة	لم يتحقّق

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، بتاريخ 9 فيفري 2023 لدى اجتماعه بالسيّد عبد المنعم بلعاتي، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على ضرورة النظرفي مدّ أنبوب من خليج قابس إلى الحوض المنجمي بولاية قفصة تتفرع عنه أنابيب أخرى موجّهة إلى الجنوب التونسي خاصة وأن التجربة أثبتت أنه من الممكن استغلال الأراضي الصحراوية للزراعة على غرار تجربة رجيم معتوق والتي سيتم إنجاز مشروع مماثل لها بمنطقة المحدث بولاية قبلي، فضلا عن أن المناطق الصحراوية بإمكانها إنتاج بعض النباتات الصالحة لصناعة الأدوية.[67]

64 - https://shorturl.at/AARl7

65 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=568536798638258&set=a.247622744063000&paipv=0&eav=AfYMEpl4xnZm-FCKpYA0bKp9fFrvvMcE7cXZNTL7ndbwbzldfquq_BGgtjtgdRqH_dwl&_rdr

66 - https://h1.nu/1ANPi

67 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=1049512083874058&set=a.247622740729667

لا وجود لأي دراسة تتعلّق بهذا المشروع

بعد التثبّت من موقع وزارة الفلاحة ومواقع الرسمية للدولة التي تعنى بالمياه والبيئة لا يوجد لأي تصوّر أو حتى بداية لمشروع الأنابيب المنطلقة من خليج قابس.

3- تمتيع المجامع المائية من جدولة ديونها

رأي المنظمة	لم يتحقّق

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد بتاريخ 17 فيفري خلال اجتماعه بكلّ من السيدين فيصل طريفة الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز ونعمان المرايحي المدير المركزي للإنتاج بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه. وأسدى رئيس الجمهورية تعليماته بتمتيع المجامع المائية من جدولة ديونها حتّى لا يتكرّر ما حصل في السنوات السابقة. كما أوصى بضرورة الإسراع بوضع خطة لتجديد شبكة المياه الصالحة للشراب.

لم يتم حلّ إشكال الديون المتخلّدة بذمّة الجمعيات المائية

لم يتمّ حل إشكال الجمعيات المائية، والتي لا تزال مديونة خاصّة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز. إذ أفاد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيّد البحري من خلال إجابة كتابية لنائب من مجلس نواب الشّعب أنّه وصل مجمل ديون مجامع الماء الصالح للشرب تجاه الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه إلى غاية شهر جوان 2025 إلى 4.496.202 دينار. وتم خلال هذه السنة خلاص 410 آلاف دينار، أي ما يمثل 9 بالمائة فقط من جملة الديون.[68]

4- إيجاد حلّ نهائي لـ"الفوسفوجيبس" بقابس وإمكانية استغلاله

رأي المنظمة	قام بعكسه

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد بتاريخ 4 مارس 2025 بقصر قرطاج خلال لقائه بالسيدة فاطمة ثابت حرم شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة رئيس الدّولة في هذا الاجتماع أيضا على ضرورة إيجاد حلّ نهائي لـ"الفوسفوجيبس" بقابس، مشيرا في هذا السياق إلى إمكانية استغلاله دون أيّ أثر سلبي على البيئة ومذكّرا في هذا الإطار بالدراسات التي قام بها مهندسون وأخصّائيون بقابس منذ أكثر من عشر سنوات تُثبت بالحُجّة العلمية جدّية هذا الاختيار وسلامته.[69]

68 - https://shorturl.at/t3ciZ
69 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=981296310695636&set=a.247622740729667&locale=fr_FR

الحل النهائي يتمثّل في شطب مادّة فوسفوجيبس من قائمة المواد الخطرة

في 5 مارس 2025، أقرّ مجلس وزاري مضيّق في تونس قرارًا يقضي بـ حذف مادة الفوسفوجيبس من قائمة النفايات الخطرة، وإدراجها كمادة منتَجة يمكن استعمالها في مجالات متعددة تحت شروط محدّدة. وقد سبب هذا القرار موجة من الغضب في أوساط النشطاء البيئيين لخطورة هذه المادّة، خاصّة وأنّه لا توجد أي حدّ اليوم أي استراتيجية واضحة لكيفية إعادة استعمال هذه المادّة، وتعاني ولاية قابس مأخرا من حالات اختناق في صفوف المواطنين بطريقة متكررة وصلت إلى حوالي 100 حالة في شهر سبتمبر 2025.

5- تأمين موسم جني الزيتون بما يحفظ حقوق الفلاحين

رأي المنظمة	لم يتحقّق

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد بتاريخ 28 نوفمبر 2024 في جلسة عمل حضرها كل من السادة كمال المدوري، رئيس الحكومة، وعز الدين بن الشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، وحامد الدالي، الرئيس المدير العام للديوان الوطني للزيت، ونبيل زروق، المدير العام المساعد لديوان الحبوب. على ضرورة اتخاذ جملة من الاجراءات العاجلة تتعلق بتأمين موسم جني الزيتون بما يحفظ حقوق الفلاحين.[70]

موسم جني زيتون متعثّر

شهد موسم جني الزيتون لسنة 2024 في تونس انطلاقة متعثر نتيجة تراجع الأسعار مؤكدا أن عمليات الجني لم تتجاوز 20% في ديسمبر 2024 محذرا من تباعات هذا التأخر على جودة زيت الزيتون التونسي وجاء هذا التراجع لاحتجاجات الفلاحين المتواصلة لخفض أسعار الزيتون مما اجبرهم على إيقاف عملية الجني في مناسبات عديدة.[71]

6- تقديم امتيازات جبائية وقروضا ميسرة لاقتناء الأبقار.

رأي المنظمة	تـــحقق

https://sonfm.tn/news/alzyany-ahml-aldwlh-msuwlyh-fshl-mwsm-jny-alzytwn - 70

https://www.facebook.com/photo/?fbid=929853622506572&set=a.247622744063000&locale=fr_FR - 71

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد لدى استقباله، ظهر اليوم الجمعة 20 سبتمبر 2024 بقصر قرطاج، السيد كمال المدوري، رئيس الحكومة،حول ضرورة منح امتيازات جبائية وقروضا ميسرة لاقتناء الأبقار التي تراجع عددها في السنوات الأخيرة وانعكس سلبا لا على الفلاحين فقط بل كذلك على انتاج اللحوم والحليب على السواء.[72]

إقرار امتيازات مالية للتشجيع على تربية الأبقار

صوّت البرلمان على الفصل 28 من مشروع قانون المالية لسنة 2025 بعد تعديله، وذلك من خلال تقسيم مبلغ 10 ملايين دينار المخصصة لتكوين قطاع الأبقار الى 5 ملايين دينار مخصصة للتمويل الذاتي عند شراء الاراخي و5 ملايين دينار عن تربيها والمحافظة عليها.[73]

7- وضع استراتيجية جديدة تقضي نهائيا على إهدار المال العام وعلى كلّ أشكال ومصادر التلوّث البيئي.

رأي المنظمة	لم يتحقّق

اكّد رئيس الجمهورية بتاريخ 10 جويلية 2025 خلال اجتماعه بالسيد حبيب عبيد وزير البيئة. بأنّ الحقّ في بيئة سليمة هو حقّ من حقوق الإنسان فضلا عن أنّ الدّولة بنصّ الدستور محمول عليها ضمان الحقّ في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ مع توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوّث البيئي. أسدى رئيس الجمهورية تعليماته باتّخاذ إجراءات عاجلة بالتنسيق مع كلّ الإدارات المعنية لوضع حدّ للاعتداء السّافر المتواصل منذ سنوات على البيئة وحماية الشريط الساحلي في كلّ مناطق الجمهورية في انتظار وضع استراتيجية جديدة تقضي نهائيا على إهدار المال العام وعلى كلّ أشكال ومصادر التلوّث البيئي.[74]

لا وجود لاستراتيجية تقضي على اهدار المال العام وعلى كلّ أشكال التلوّث البيئي

بعد التثبت لا وجود لاستراتيجية تقضي على اهدار المال العام وعلى كلّ أشكال التلوّث البيئي.

8- الوقوف إلى جانب صغار الفلاّحين على وجه الخصوص في مستوى العصر والتخزين وتبسيط إجراءات حصولهم على قروض ميسّرة

رأي المنظمة	تـــحقق

72 - https://shorturl.at/SHaXu

73 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=1147686410723291&set=a.247622740729667

74 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=1147686410723291&set=a.247622740729667

أكد رئيس الجمهورية قيس سعيّد بتاريخ 21 أكتوبر 2025، خلال اجتماعه بالسيد عز الدين بن الشيخ وزير الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري. على ضرورة الوقوف إلى جانب صغار الفلاّحين على وجه الخصوص في مستوى العصر والتخزين وتبسيط إجراءات حصولهم على قروض ميسّرة مشيرا إلى أنّ طاقة تخزين ديوان الزّيت لم ترتفع على الوجه المطلوب بين السنة الماضية والسنة الجارية ويتّجه مضاعفة الجهود حتّى يستعيد هذا الدّيوان وتستعيد سائر الدواوين الأخرى أدوارها التي أُحدثت من أجلها.[75]

قانون المالية لسنة 2026 يتضمّن أحكاما تتعلّق بتيسير عمل صغار الفلاّحين

تضمّن قانون المالية لسنة 2026 إجراءً جديدًا يهدف إلى مساندة صغار الفلاحين ومساعدتهم على تجاوز الصعوبات التي تواجههم خلال المواسم الفلاحية. وينصّ الفصل 27 من القانون على أن تُخصّص الدولة خط تمويل بقيمة 10 ملايين دينار لفائدة صغار الفلاحين، لتمكينهم من الحصول على قروض موسمية بشروط ميسّرة خلال موسم 2025-2026.

وسيتولّى البنك التونسي للتضامن إدارة هذا التمويل بموجب اتفاقية تُبرم مع وزارة المالية، تُحدّد شروط الانتفاع بالقروض وطريقة التصرف في الأموال المرصودة.[76]

9- إيجاد حلول للوضع البيئي بمدينة قابس

رأي المنظمة	لم يتحقّق

أكّد رئيس الجمهورية بتاريخ 17 أكتوبر2025، خلال استقباله للسيّدين إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشّعب وعماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم. على متابعته المستمرّة للأحداث مشدّدا على أنّ معالجتها لا يمكن أن تتمّ وفق مقاربات تقليدية وأنّ العمل جارٍ بهدف إيجاد حلول عاجلة آنيّة للتلوّث إلى حين وضع استراتيجيّة شاملة لا في قابس فحسب، بل في كلّ مناطق الجمهوريّة.[77]

لا يوجد أي تحسّن للوضع البيئي في مدينة قابس

شهدت مدينة قابس تحركات احتجاجية متواصلة عقب حالات الاختناق المتكررة التي شهدها المواطنون جراء الانبعاثات الغازية المنبثقة عن المجمّع الكيميائي ، ولا يوجد الى حدّ اليوم اي تحسّن في الموضوع، او استراتيجية واضحة لتلافي الأمر

75 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=1233878982104033&set=a.247622740729667

76 - Microsoft Word - Ja1482025 2

77 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=1230357182456213&set=a.247622740729667

10- مضاعفة الجهود في كامل أنحاء الجمهوريّة لرفع الفضلات التي تراكمت،

رأي المنخلمة	لم يتحقق

أكدّ رئيس الجمهوريّة بتاريخ 25 من شهر نوفمبر 2025 خلال استقباله السيد خالد النّوري وزير الدّاخلية على ضرورة مضاعفة الجهود في كامل أنحاء الجمهوريّة لرفع الفضلات التي تراكمت، مشيرا إلى أنّ هذا الوضع لا هو طبيعي ولا هو بريء، فالإمكانيات بشتّى أنواعها متوفّرة ولكن التّنفيذ مفقود.[78]

لا وجود لاستراتيجية دائمة لرفع الفضلات

لا وجود لاستراتيجية واضحة ودائمة لرفع الفضلات، وقد أكّد ذلك رئيس الجمهورية خلال لقائه مجددا بالسيد خالد النوري وزير الداخلية بتاريخ 25 مارس 2026 اين أكّد أن حملات رفع الفضلات لا يجب أن تكون ظرفية.

11- القيام بصفة دورية بعمليات الصيانة والجهر للسدود والأودية،

رأي المنخلمة	لم يتحقق

أكّد رئيس الجمهوريّة بتاريخ 28 من شهر 2026 خلال استقباله السيد عزالدين بن الشيخ وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على ضرورة القيام بصفة دورية بعمليات الصيانة والجهر للسدود والأودية، فعديدة هي السدود التي أُهملت وصار بعضها أثرا بعد عين كسدّ الأخماس بسليانة الذي كانت طاقة استيعابه تتراوح ما بين 5 و7 مليون متر مكعّب، بالإضافة إلى عديد الأودية التي لم تُجهر بدورها منذ عقود هذا فضلا عن البحيرات الجبلية التي غمرتها الأتربة منذ السنوات السبعين من القرن الماضي.[79]

فيضان سدّ واد ملاّق بسبب عطب

شهد سدّ واد ملاّق فيضانا بتاريخ 18 جوان 2026، أسفر عن فيضان أغلب المياه المجمّعة به جراء عطب فنيّ في أبوابه، وقد شهد هذا الفيضان حالة من الارتباك والقلق للمواطنين القاطنين جوار هذا السدّ[80]

78 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=1262903102534954&set=a.247622740729667

79 - https://www.facebook.com/photo?fbid=1311487364343194&set=a.247622740729667

80 - وزارة الفلاحة: جملة من التوصيات لسلامة متساكني محيط سد ووادي ملاق | مقال

الوعود المتعلّقة بالصحّة

8 وعـــــــود			
وعد قام بعكسه	5 وعود لم تتحقّق	وعد في طور الإنجاز	وعد تحقق

1- بناء مستشفى القيروان

رأي المنخلمة	لم يتحقق

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، بتاريخ 8 نوفمبر 2022 خلال اجتماعه بالسيّد علي مرابط، وزير الصحّة على ضرورة الوقوف وراء الأسباب التي تقف وراء تعطيل بناء مستشفى القيروان وضرورة تحميل المسؤولية لكلّ الأطراف التي أدّت إلى ذلك.[80]

مشروع قديم لم تنطلق الأشغال فيه بعد رغم تعهد رئيس الجمهورية به

رغم وضح حجر الأساس لهذا المشروع من قبل الرئيس السابق الباجي قايد السبسي والعاهل السعودي منذ 29 نوفمبر 2021 والمصادقة خلال شهر أفريل 2021 على المرحلة الأولى من المشروع والمتمثلة في "الفكرة المعمارية والبرنامج الفراغي وميزانية المشروع" في انتظار المصادقة على المراحل الأربع الأخرى رغم اتمام المرحلتين الثانية والثالثة المتمثلتين في التصميم الابتدائي وتطوير التصميم وأما المرحلة الرابعة فهي تتمثل في تجهيز المخططات التنفيذية قد انطلقت منذ 19 أكتوبر 2021. ورغم تعهد رئيس الجمهورية قيس سعيد بهذا المشروع الا أنّه لم يوفق في تحقيق هذا المشروع طيلة الستة سنوات ولم تنطلق الأشغال فيه الا في ديسمبر 2025،[81] رغم أنّه كان من المفروض انطلاقها في موفى شهر جوان من سنة 2024.[82]

2- بناء مدينة الأغالبة الطبية التي يتمّ الإشراف عليها في رئاسة الجمهورية.

رأي المنخلمة	لم يتحقق

80 - https://h1.nu/1va-i
81 - https://www.facebook.com/watch/?v=724129680282120
82 - https://shorturl.at/op60e

شدد رئيس الجمهورية بتاريخ أوت 2024 بقصر قرطاج، السيّدة سارة الزعفراني الزنزري، وزيرة التجهيز والإسكان والمكلفة بتسيير وزارة النقل. على ضرورة تجاوز كل العقبات خاصة في مستوى البنية التحتية حتى يتمّ الانطلاق في إنجاز هذا المشروع الكبير الذي ستكون له آثار إيجابية لا بالنسبة إلى القطاع الصحي فحسب بل ستمتدّ آثاره إلى عديد القطاعات الأخرى.

المدينة الطبيّة في طور تجاوز العقبات الإدارية لكنه مشروع يمتدّ لعشرين أو ثلاثين سنة

أفاد الرئيس المدير العام لمؤسسة الأغالبة أن انطلاق أشغال مشروع المدينة الطبية سينطلق بين سنتي 2026 و2027 وسيكون جاهزا بعد 20 أو ثلاثين سنة وهو في طور تجاوز العقبات الإدارية وخاصة منها المتعلقة بأرض المدينة الطبية.[83]

3- إنشاء مستشفى لمعالجة الأمراض السرطانية وهشاشة العظام بقابس

رأي المنظمة	لم يتحقق

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، بتاريخ 8 نوفمبر 2022 خلال اجتماعه بالسيد علي مرابط، على ضرورة الإسراع في إنجاز مستشفى لمعالجة الأمراض السرطانية وهشاشة العظام بقابس.

لا وجود لأي تطوّر فيما يتعلّق بالمستشفى.

لا يوجد تطوّر على أرض الواقع حول إحداث مستشفى لمعالجة الأمراض السرطانية وهشاشة العظام بقابس الجدير بالذكر أنّ وزير الصحة قد أشرف في 22 أوت 2023 على جلسة عمل حول إحداث مركز لمعالجة الأورام ووحدة علاج هشاشة العظام بقابس وليس المستشفى الذي وعد به رئيس الجمهورية.[84]

4- توجيه وحدات صحيّة مسبقة الصنع وربط هذه الوحدات بالمؤسسات الاستشفائية الكبرى للتشخيص عن بعد

رأي المنظمة	تـــــحقق

أكّد رئيس الجمهورية بتاريخ 27 فيفري 2025 خلال لقائه بالسيد مصطفى الفرجاني وزير الصحة على ضرورة توجيه وحدات صحيّة مسبقة الصنع وربط هذه الوحدات بالمؤسسات الاستشفائية الكبرى للتشخيص عن بعد.[85]

83 - https://shorturl.at/raP8W
84 - https://h1.nu/1ANW4
85 - https://www.facebook.com/photo?fbid=1045731214252145&set=a.247622740729667

تفعيل مركز طبّي عن بعد

فعّلت وزارة الصحّة في شهر أوت لسنة 2025 المركز الطبّي عن بعد من خلال بثّ صور مفراس لثلاث حالات من المستشفى الجهوي بطبرقة، وتمّ اليوم تجربة أخرى ناجحة فقد أجريت أكثر من 10 فحوصات طبية عن بعد لمرضى المستشفى المحلّي بالشبكة و سيمكّن هذا المركز الطبّي عن بعد، وفق بلاغ لوزارة الصحة، المواطنين في المناطق الدّاخليّة من تجنّب التنقّل لمسافات طويلة ومن تقليص مدّة الإنتظار وتسريع التّشخيص وذلك عبر ربط المؤسّسات الصحيّة بتقنيات حديثة وتقنيات الذكاء الإصطناعي الّتي من شأنها أن تقرّب الخدمات الصحيّة من المواطنين أينما كانوا وتوظّف الذكاء الإصطناعي والتكنولوجيا لتحسين المنظومة الصحيّة[86]

5- ضرورة الإسراع بوضع نظام قانوني جديد يحفظ حقوق الأطبّاء والإطار شبه الطبّي والعُمّال ويصون كرامتهم

رأي المنظمة	لم يتحقق

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد بتاريخ 1 جويلية 2025 خلال استقباله للسيد مصطفى الفرجاني وزير الصحة كما شدّد رئيس الدّولة على ضرورة الإسراع بوضع نظام قانوني جديد يحفظ حقوق الأطبّاء والإطار شبه الطبّي والعُمّال ويصون كرامتهم.

لا وجود لنصّ جديد إلى حدّ هذه اللحظة

إلى اليوم لا يوجد نصّ جديد يهم تنظيم مهنة الأطباء والإطار شبه الطبّي.

6- إحداث مستشفى رقمي

رأي المنظمة	في طور الإنجاز

أكّد رئيس الجمهورية بتاريخ 30 أكتوبر 2025، خلال استقباله للسيّد مصطفى الفرجاني وزير الصحّة ضرورة إحداث المستشفى الرّقمي الذي سيكون الأوّل من نوعه في تونس وهو عبارة عن نظام صحي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة ويتمثل في تقديم خدمات طبية عن بعد بهدف تقريبها من المرضى خاصة في المناطق الداخلية والنائية، وتقليل الحاجة للانتقال والتكاليف، فبدل أن يتحوّل المريض إلى إحدى المستشفيات ويتكبّد عناء التنقّل والانتظار، يتمّ توجيه الفحوصات إلى هذا المستشفى ليتمّ التشخيص ووضع الوصفات الملائمة لحالات المرضى.[87]

86 - https://shorturl.at/k5unp
87 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=1241498378008760&set=a.247622740729667

المستشفى الرقمي في طور الإنجاز

كان المستشفى الرقمي موضوع اجتماع لوزير الصحة وعدّة مهندسين ومختصين بتاريخ 22 ماي 2026 لمتابعة عملية تركيز المشروع.[88]

7. الإسراع في إنجاز أو استكمال عديد المؤسّسات الاستشفائيّة بكلّ من القيروان وسبيطلة والجم وغار الدماء وجلمة ومكثر وحفّوز والدّهماني وتالة وغيرها من المدن،

رأي المنظمة	لم يتحقق

أكّد رئيس الجمهورية بتاريخ 30 أكتوبر 2025، خلال استقباله للسيّد مصطفى الفرجاني وزير الصحّة ضرورة الإسراع في إنجاز أو استكمال عديد المؤسّسات الاستشفائيّة بكلّ من القيروان وسبيطلة والجم وغار الدماء وجلمة ومكثر وحفّوز والدّهماني وتالة وغيرها من المدن، مؤكّدا مجدّدا على أنّ الحقّ في الصحّة هو من حقوق الإنسان الطبيعيّة التي يجب أن تتوفّر للجميع وفي كلّ جهات الجمهوريّة على قدم المساواة مع إحباط كلّ محاولات الكارتلات لتعطيل إنجاز هذه المشاريع[89]

لا وجود لانجاز أو استكمال لمؤسسات استشفائية جديدة بهذه المناطق.

وفقا للبلاغات الصّادرة عن وزارة الصحة لا وجود لتدشين أو استكمال مؤسسات استشفائية بهذه المناطق القيروان وسبيطلة والجم وغار الدماء وجلمة ومكثر وحفّوز والدّهماني وتالة.

8- إيجاد حلول تمكّن من تلافي النقص الحاصل على مستوى تزوّد المواطنين ببعض الأدوية

رأي المنظمة	قام بعكسه

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، بتاريخ 1 سبتمبر 2021 خلال اجتماعه بالسيد علي مرابط، المكلّف بتسيير وزارة الصحّة على ضرورة التعجيل بإيجاد حلول تمكّن من تلافي النقص الحاصل على مستوى تزوّد المواطنين ببعض الأدوية.[90]

لم يتم تلافي النقص الحاصل في الأدوية، بل أنّ الأمور زادت تعقيدا

88 - https://shorturl.at/MINbT
89 - https://shorturl.at/E5ljP
90 - https://h1.nu/1vb2l

لا زالت تشهد تونس اضطرابا في تزويد الصيدليات بالأدوية منذ أكثر من خمس سنوات وإلى حدّ الآن، وقد شهدت الآونة الأخيرة نقصا في مختلف الأدوية الحيوية [91]

الوعود المتعلّقة بالتعليم

4 وعـــــــود
4 وعود لم تتحقّق

1- إحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم

رأي المنظمة	لم يتحقق

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، بتاريخ 9 أوت 2024 بقصر قرطاج للسيد كمال المدوري، رئيس الحكومة، على ضرورة الإسراع بعرض مشروع النص المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتعليم على مجلس الوزراء لإحداثه[92]

مقرّ مجلس الأعلى للتربية مازال غير جاهز

صدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية المرسوم عدد 2 لسنة 2024 مؤرخ يوم 16 سبتمبر المتعلق بتنظيم المجلس الأعلى للتربية والتعليم، لكن لم يتمّ حتى الآن تفعيل هذا المجلس، إذ أنّ مقرّه ليس جاهزا إلى حدّ اليوم[93]

2- التعهد بالمنشآت التربوية خاصة وأن الاعتمادات المرصودة متوفرة هذا فضلا عن استعداد المواطنين للمساهمة في عمليات التعهد والصيانة.

رأي المنظمة	لم يتحقق

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد بتاريخ 2 أوت 2024 خلال لقائه بالسيدة سلوى العباسي، وزيرة التربية، على ضرورة التعهد بالمنشآت التربوية خاصة وأن الاعتمادات المرصودة متوفرة هذا فضلا عن استعداد المواطنين للمساهمة في عمليات التعهد والصيانة. كما أكّد نفس الأمر خلال لقائه بتاريخ 22 سبتمبر 2025 بالسيدة سارة الزعفراني الزنزري رئيسة الحكومة عديد المواضيع من بينها العودة المدرسية والجامعية ومكافحة الفساد وتلافي عديد النقائص في بعض الجهات خاصة في مجال النقل والتعهّد بالمؤسّسات التربوية ومؤسّسات التعليم العالي.

91 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=900349162123685&set=a.247622744063000&locale=fr_FR
92 - https://shorturl.at/UyeDT
93 - https://www.facebook.com/photo?fbid=895895592569042&set=a.247622744063000&locale=fr_FR

سقوط سور بمعهد بمازونة أودى إلى وفاة ثلاثة تلاميذ

شهد يوم الاثنين 14 أفريل 2025 فاجعت أودت بحياة ثلاثة تلاميذ جرّاء سقوط جزء من سور معهد وهو ما يعكس حالة التهاون واللامبالاة لعقود من التهميش والإهمال للمرفق العمومي في التعليم.[94]

3- أهمية إعادة إحداث دار ترشيح المعلمين ودار المعلمين العليا

رأي المنظمة	لم يتحقق

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، بتاريخ 7 جوان 2022، خلال اجتماعه بالسيد فتحي السلاوتي، وزير التربية، والسيّد منصف بوكثير، وزير التعليم العالي والبحث العلمي على أهمية إعادة إحداث دار ترشيح المعلمين ودار المعلمين العليا كما كان الشأن في السابق حتى يعود للتعليم في تونس بريقه، وحتى يكون الخرّجين من سائر المؤسسات التعليمية في المستوى المطلوب.

لا وجود لأي أثر يتعلق بإحداث دار ترشيح المعلمين ودار المعلمين العليا

لا يوجد أيّ نصّ أو بوادر نصوص أو استراتيجيات حول إعادة إحداث دار ترشيح المعلمين ودار المعلمين العليا.

4- الانطلاق في الاستشارة الالكترونية حول إصلاح التربية والتعليم

رأي المنظمة	لم يتحقق

تطرّق رئيس الجمهورية قيس سعيّد، بتاريخ 7 أفريل 2023 خلال جلسة عمل مع كل من السيّدة نجلاء بودن رمضان، رئيسة الحكومة، والسيّد محمد علي البوغديري، وزير التربية، والسيّد منصف بوكثير، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، والسيّد كمال قديش، وزير الشباب والرياضة، والسيّدة حياة قطاط القرمازي، وزيرة الشؤون الثقافية، والسيّدة آمال بالحاج موسى، وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن إلى موضوع الاستشارة الالكترونية التي أعلن عن تنخليمها حول إصلاح التربية والتعليم. وأذن رئيس الجمهورية بتكوين لجنة مكلفة بإعداد مشروع نصّ الاستشارة حول إصلاح التربية والتعليم والتي تضمّ في عضويتها ممثلين عن الوزارات الحاضرة في نفس الاجتماع إضافة إلى ممثلين عن وزارة الشؤون الدينية ووزارة التكوين المهني والتشغيل، علاوة على مختصين في علم الاجتماع.

94 - https://ftdes.net/ar/mazzouna/

استشارة الكترونية لا توجد مخراجاتها بعد

انطلق بتاريخ 15 سبتمبر 2023 العمل بالمنصة الالكترونية المتعلقة بالاستشارة الوطنية حول إصلاح نظام التربية والتعليم والتي أعدتها وزارة التربية لسبر آراء المواطنين حول مقترحاتهم بشأن الإصلاح التربوي لمدّة شهرين[95] تمّ تمديدها إلى شهرين اضافيين، ورغم اعتماد الوزارة لمقاربة شبه الزامية للتلاميذ للمشاركة في هذه الاستشارة إلاّ أنّ عدد المشاركين بقي ضعيفا بـ580020 مشاركا. لكن إلى حدّ هذه اللحظة لم يتم تقديم مخرجات هذه الاستشارة بصفة واضحة، ولا الإصلاحات المقررة تبعا لها

الوعود المتعلّقة بخدمات التنقّل

7 وعـــــــود		
2 وعود في طور الإنجاز	3 وعود لم تتحقّق	2 وعود تحققت

1- احداث سكّة حديدة تربط بين الشمال التونسي والجنوب

رأي المنخلمة	
	لم يتحقق

كان قد أعلن رئيس الجمهورية قيس سعيّد، بتاريخ 27 فيفري 2021 في زيارة الى القيروان عن نيته إحداث قطار سريع يربط بين أقصى الشمال وأقصى الجنوب التونسي مع تحسين البنية التحتية[95].كما جدّد رئيس الجمهورية هذا الوعد بتاريخ 9 سبتمبر 2024[96]

لا وجود لسكّة حديدية تربط بين الشمال والجنوب

بالتثبّت من الموقع الرسمي لوزارة النقل ومواقع وسائل الإعلام التونسية، لا يوجد أي تقدّم فيما يتعلّق بإنجاز دراسات خاصّة بالقطار السريع أو تطوير شبكات النقل.

95 - https://shorturl.at/gYs2U

96 - https://www.facebook.com/photo/?fbid=1066454428846490&set=a.247622740729667

2- تأمين الرحلات الجويّة في مواعيدها

رأي المنظمة	لم يتحقق

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد بتاريخ 25 مارس 2025 خلال لقائه بالسيد رشيد عامري وزير النقل والسيدة حليمة خواجة المكلفة بالإدارة العامة لشركة الخطوط الجوية التونسية على وجوب احترام مواعيد الإقلاع والهبوط للطائرات التونسية[97] كما أكّد رئيس الجمهورية بتاريخ 29 من شهر ديسمبر 2025 خلال اجتماعه بالسيّد رشيد العامري وزير النّقل، على أنّ الذي يحصل في مجال النّقل الجوّي غير مقبول على الإطلاق، فتأخّر إقلاع الطائرات وصل في المدّة الأخيرة في إحدى الدّول إلى خمسة أيّام، هذا فضلا عن أنّ التأخير في مواعيد الإقلاع سواء في المطارات التونسية أو في الخارج غير مقبول على أيّ مقياس من المقاييس، ويجب وضع حدّ فوري لكلّ هذه الإخلالات وتحميل المسؤوليّة كاملة لمن تسبّب فيها.[98]

اضطرابات بالجملة في مواعيد الطائرات التابعة للخطوط التونسية

شهدت الخطوط الجوية التونسية عدة اضطرابات في رحلاتها أثارت سخطا واسعا لدى مستعملي الناقلة الجوية خاصّة مع بداية الموسم السياحي الصيفي لسنة 2025 [101]

3- توسيع مطار تونس قرطاج

رأي المنظمة	لم يتحقق

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد بتاريخ 25 مارس 2025 خلال لقائه بالسيد رشيد عامري وزير النقل والسيدة حليمة خواجة المكلفة بالإدارة العامة لشركة الخطوط الجوية التونسية على ضرورة توسعت مطار تونس قرطاج حتّى تكون طاقة استيعابه أكبر[100]

لا وجود لبوادر توسعة للمطار

لا توجد على أرض الواقع بوادر على توسعة مطار تونس قرطاج.

98 - https://shorturl.at/PIcUF
99 - https://shorturl.at/44v1H
100 - https://h1.nu/1AO5K
101 - https://h1.nu/1vbaQ

4- اقتناء حافلات للتخفيف من معاناة المسافرين

رأي المنظمة	تحقق

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، بتاريخ 2 أوت 2024 خلال استقباله، السيدة سارة الزعفراني الزنزري، وزيرة التجهيز والإسكان والمكلفة بتسيير وزارة النقل على اقتناء عدد من الحافلات بصفة عاجلة للتخفيف على الأقل من المعاناة المستمرة للمسافرين وإعداد استراتيجية لإعادة المرفق العمومي للنقل وتطويره للاستجابة للحق المشروع للمواطنين في هذا المرفق الحيوي![101]

اقتناء حافلات جديدة لكن معاناة النقل مازلت

أكّد وزير النقل في تصريح له على إصدار طلب عروض لاقتناء 30 عربة مترو جديدة بطول 45 مترا. كما وأوضح في ذات السياق أنّ 300 حافلة جديدة من طلبية اقتناءات شركة نقل تونس ستحصل الموانئ التونسية مع حلول شهر جوان المقبل، مضيفا أنّه من المأمول أن تصل طلبية اقتناء 418 حافلة جديدة إلى تونس بداية سبتمبر المقبل، سيتم تخصيص 300 حافلة منها للجهات و40 للشركة الوطنية للنقل بين المدن.[102]

5- مشروع جسر بنزرت الجديد

رأي المنظمة	في طور الإنجاز

أشرف رئيس الجمهورية قيس سعيد بتاريخ 19 جويلية 2022 على وضع حجر الأساس لانطلاق اشغال مشروع جسر بنزرت الجديد.

تقدّم الأشغال بنسبة 75 بالمائة

بلغت نسبة تقدّم الأشغال المنجزة والمتعلّقة بمدّ الطرقات الرابطة بالجسر من الجهة الشرقية والغربية نسبة 75%.[103]

102 - https://shorturl.at/wQWuK
103 - https://shorturl.at/wQWuK
104 - https://h1.nu/1AO7D
105 - https://h1.nu/1AO7M
106 - https://h1.nu/1AO7V

6- مشروع الطريق السيارة تونس – جلمة الذي سيليه مشروع الطريق السيارة تونس – سيدي بوزيد ومنها إلى قفصة

رأي المنخلمة	في طور الإنجاز

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، بتاريخ 28 نوفمبر 2022، خلال اجتماعه بالسيّدة سارة الزعفراني الزنزري، وزيرة التجهيز والإسكان على ضرورة إتمام مشروع الطريق السيارة تونس – جلمة الذي سيليه مشروع الطريق السيارة تونس – سيدي بوزيد ومنها إلى قفصة.
وأكد رئيس الجمهورية على ضرورة احترام الآجال والمواعيد والتسريع في تحقيق هذه المشاريع الكبرى لفك العزلة على عدد من المناطق خاصة وأن مثل هذه الطرقات السيارة من شأنها التحفيز على الاستثمار في الجهات المعنية التي بقيت لعقود طويلة تشكو من صعوبة التنقل وصعوبة بعث مشاريع اقتصادية واجتماعية.

رئيس الجمهورية يضع حجر الأساس

رئيس الجمهورية قتنقّل يس سعيّد، بتاريخ 6 ديسمبر 2022، إلى مدينة جلمة بولاية سيدي بوزيد أين أعطى إشارة انطلاق أشغال إنجاز مشروع الطريق السيّارة تونس – جلمة.109 كما تمّ حلّ اشكاليات المقاطع بنسبة 90 بالمائة، وينظر انتهاء الاشغال سنة 2027.

7- الطريق السيارة قابس - مدنين

رأي المنخلمة	تـــــحقق

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، بتاريخ 28 نوفمبر 2022، خلال اجتماعه بالسيّدة سارة الزعفراني الزنزري، وزيرة التجهيز والإسكان على ضرورة تقدّم الأشغال بالنسبة للطريق السيارة قابس - مدنين الذي سيدخل حيز الاستغلال في الثلاثية الأولى من سنة 2023.

تدشين الطريق السيارة قابس-مدنين

تمّ تدشين الطريق السيّارة قابس مدنين في 3 فيفري 2023، ويتمّ استغلالها منذ ذلك التاريخ.

الوعود المتعلّقة بالشباب والمرأة

11 وعـــــــــــد			
وعد قام بعكسه	7 وعود لم تتحقّق	وعد في طور الإنجاز	2 وعود تحققت

1- الوقوف إلى جانب المرأة والدفاع عن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية وتحسين ظروف العمل .

رأي المنظمة	لم يتحقق

بمناسبة الاحتفال بعيد المرأة، تنقل رئيس الجمهورية قيس سعيد، بتاريخ 13 أوت 2025، إلى معتمدية سجنان من ولاية بنزرت لزيارة مجموعة من النساء الحرفيات في مجال صناعة الحلين. ، وأكد على مواصلة تحمل الأمانة والمسؤولية والوقوف إلى جانبهن والدفاع عن حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية وتحسين ظروف العمل.[104]

غياب آليات واضحة تحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتزايد حالات العنف ضدّ المرأة

لم يشهد الإطار القانوني أي تطوّر فيما يتعلّق بتحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة وتحسن ظروف العمل. وحتى على مستوى العنف المسلّط ضدّ المرأة، فقد عرفت تونس منذ بداية سنة 2025 ارتفاعا في جرائم القتل التي راحت ضحيتها النساء، إذ كشفت منظمة «أصوات نساء» عن تسجيل 22 حالة قتل نسائي خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي إلى 15 سبتمبر 2025،[105]

2- إعداد نص جديد يمنح الأولوية خاصة للشباب لبعث شركات أهلية

رأي المنظمة	لم يتحقق

أكّد ستقبل رئيس الجمهورية قيس سعيّد، عصر هذا اليوم الجمعة 25 أكتوبر 2024 بقصر قرطاج، السيدين عز الدين بن الشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، ووجدي الهذيلي، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية. وأسدى رئيس الجمهورية تعليماته بإعداد نص جديد يمنح الأولوية خاصة للشباب لبعث شركات أهلية[106]

104- https://www.facebook.com/photo?fbid=895895592569042&set=a.247622744063000&locale=fr_FR
105- https://shorturl.at/cbBrV
106- https://www.facebook.com/photo?fbid=1242490051242926&set=a.247622740729667

لا وجود لنصّ يمنح الأولوية للشباب لبعث شركات أهليّة.

لم يتمّ إصدار أي نصّ يمنح الأولوية للشباب لبعث شركة أهليّة أو أي إطار قانوني يمنح امتيازا للعاطلين عن العمل فيما يتعلّق بإمكانية استغلال أملاك الدولة على وجه الكراء.

3- العمل على الحدّ من البطالة وتوفير ما يُناهز خمسة آلاف موطن شغل على الأقلّ في عدد من المؤسسات والمخابر وغيرها للدكاترة.

رأي المنخلمة	لم يتحقق

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد بتاريخ 13 فيفري 2025 بقصر قرطاج، السيد كمال المدّوري رئيس الحكومة على العمل على الحدّ من البطالة وتوفير ما يُناهز خمسة آلاف موطن شغل على الأقلّ في عدد من المؤسسات والمخابر وغيرها.[107]

لم يتمّ الحدّ من البطالة ولا توفير خمسة آلاف موطن شغل

لا تزال نسبة البطالة تراوح 15 بالمائة خلال الربع الأول من سنة 2026 كم أنّه لم يتم إلى حدّ الآن توفير الخمسة آلاف موطن شغل للدكاترة الذين لازالو يعانون من وضعيات مهمّشة.[108]

4- إحداث صندوق للحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات يضمن لهن التغطية الصحية وتأمينهن ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية، مع جراية تقاعد لهن.

رأي المنخلمة	تـــــحقق

أذن رئيس الجمهورية بتاريخ 26 أوت 2024 خلال لقائه بالسيد كمال المدّوري، رئيس الحكومة بالشروع في إعداد نص يتعلق بإحداث صندوق للحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات يضمن لهن التغطية الصحية وتأمينهن ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية، مع جراية تقاعد لهن.[109]

صدور مرسوم يتعلّق بنظام الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات

صدر المرسوم عدد 4 المؤرخ في 22 أكتوبر 2024 والمتعلق بنظام الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات.

107- https://shorturl.at/wgKtL
108- https://shorturl.at/wJnSN
109- https://h1.nu/1vbgN

5- إحداث صندوق للتأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية

رأي المنظمة	تـــــحقق

تعرّض رئيس الجمهورية قيس سعيّد بتاريخ 1 سبتمبر 2024 بقصر قرطاج خلال لقائه بالسيّد كمال المدوري، رئيس الحكومة ت على ضرورة إحداث صندوق للتأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية.[110]

تمّ إحداث الصندوق صلب قانون المالية لسنة 2025

تمّ التنصيص على إحداث صندوق التأمين علة فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية صلب قانون المالية لسنة 2025.

6- إيجاد حلّ نهائي للأساتذة والمعلّمين النواب

رأي المنظمة	في طور الإنجاز

أكد رئيس الجمهورية قيس سعيّد لدى اجتماعه، بتاريخ 2 أوت 2024 بالسيدة سلوى العباسي، وزيرة التربية، على ضرورة ايجاد حل نهائي للمعلمين والأساتذة النواب.[111]

الانطلاق في إدماج الأساتذة النواب على دفعتين

تمّ الإنطلاق في إدماج الأساتذة النواب ، وذلك بعد صدور أمر يتعلق بانتداب المعلمين والأساتذة النواب رسميًا على دفعتين، الأولى مباشرةً والثانية ابتداءً من جانفي 2026.[112]

112- https://h1.nu/1vbhU
113- https://shorturl.at/lbD3r
114- https://www.facebook.com/photo/?fbid=668011088690828&set=a.247622744063000&locale=fr_FR

7- الإحاطة بالفرق الصغيرة

رأي المنظمة	لم يتحقق

اسدى رئيس الجمهورية بتاريخ 31 أكتوبر 2025 بقصر قرطاج خلال استقباله السيّد الصّادق المورالي وزير الشّباب والرياضة. بالإحاطة بالفرق الصّغيرة، وما هي بالصغيرة، ودعمها فهي تعجّ بالمواهب والأبطال

لا وجود لبوادر الإحاطة بالفرق الصغيرة

بعد الثبت فلا وجود لاستراتيجيات او موارد للاحاطة بالفرق الرياضية الصغيرة

8- الحدّ من ظاهرة هجرة الأدمغة في كافة الاختصاصات

رأي المنظمة	قام بعكسه

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، بتاريخ 24 فيفري 2022 خلال اجتماع مجلس الوزراء على ضرورة الحدّ من هجرة الأدمغة في كافّة الاختصاصات ووضع تصوّر لذلك.[113]

زيادة في نسبة هجرة الأدمغة

بلغت نسبة المهاجرين خلال سنة 2024 زيادة تقدّر بـ28 بالمائة مقارنة بتلك المسجلة سنة 2023 بالنسبة للمهاجرين عن طريق وكالة التعاون الفني والتي لا تعكس حقيقتا نسبة المهاجرين الجمليّة.[114]

9- ضرورة الحفاظ على أملاك الدولة واسنادها للاستغلال على وجه الكراء لفائدة الشباب العاطل عن العمل خاصة

رأي المنظمة	لم يتحقق

113- EUR-Lex - 32022R2073 - EN - EUR-Lex (europa.eu)

114- https://iwatch.tn/ar/article/1017

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد بتاريخ 25 أكتوبر 2021 لدى اجتماعه بالسيّد محمد الرقيق، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية على ضرورة الحفاظ على أملاك الدولة واسنادها للاستغلال على وجه الكراء لفائدة الشباب العاطل عن العمل خاصة.[115]

لا وجود لأي آلية تكرّس هذا الامتياز للشباب

لا يوجد أي إطار قانوني يمنح امتيازا للعاطلين عن العمل فيما يتعلّق بإمكانية استغلال أملاك الدولة على وجه الكراء.

10- ضرورة مساهمة الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع النصوص القانونية التي تتعلّق بهم

رأي المنظمة	لم يتحقق

أفاد رئيس الجمهورية بتاريخ 18 جويلية 2023 لدى استقباله لوزير الشؤون الاجتماعية ضرورة مساهمة الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع النصوص القانونية[116]

لا وجود لآليات جدّية للسماح للأشخاص لذوي الإعاقة في وضع النصوص القانونية التي تتعلّق بهم

لم يتم وضع أي آليات أو استراتيجيات جدّية من شأنها أن تيسر للأشخاص ذوي الإعاقة في وضع النصوص القانونية المتعلّقة بهم، رغم التنصيص في المرسوم المتعلّق بالمجالس المحلية على تخصيص مقعد إضافي للأشخاص ذوي الإعاقة في كلّ مجلس محلي، إلاّ أنّ هذه الآلية لم تبرهن فعاليتها إلى حدّ الآن خاصّة ان المجلس المحلي ليس له سلطة تشريعية.

11- إدخال مرونة على منح التأشيرة من السلطات الفرنسية

رأي المنظمة	لم يتحقق

أفاد رئيس الجمهورية بتاريخ 31 أوت 2022 خلال استقباله للسيدة نجلاء بودن رمضان، رئيسة الحكومة أنّه تمّ التوصل إلى نتائج مع السلطات الفرنسية في عدة مجالات ومنها خاصة إدخال مرونة على منح التأشيرة.

115- https://www.facebook.com/photo/?fbid=960757819416152&set=pcb.960760449415889&locale=fr_FR

116- https://www.facebook.com/photo?fbid=904167208408547&set=a.247622744063000&locale=fr_FR

لم يتغيّر شيء في علاقة بالإجراءات والشروط.

بعد الاعلان فرنسا سنة 2021 عن اعتزامها لتقليص عدد التأشيرات الممنوحة للتونسيين بـ30 بالمائة لم يتغير شيء منذ ذلك الحين، ولم يتم اعادة التباحث حول هذا القرار ولا تغيير شروط واجراءات الحصول على التأشيرة بطريقة يسيرة.[124]

الوعود المتعلّقة بأملاك وأموال الدولة

7 وعـــــــود		
وعد في طور الإنجاز	وعد قام بعكسه	5 وعود تحققت

1- استرجاع الأموال المنهوبة

رأي المنظمة	قام بعكسه

عبّر رئيس الجمهورية في عديد المناسبات عن ضرورة استرجاع الأموال المنهوبة وقد أحدث في هذا الخصوص لجنة لاسترجاع الأموال المنهوبة بتاريخ 27 أكتوبر 2020،[117] وترأس أول اجتماع لها بتاريخ 25 نوفمبر 2020 [118] بتاريخ 13 جويلية 2022 خلال اجتماعه بالسيّدة نجلاء بودن رمضان، رئيسة الحكومة على الإسراع بالقيام بكل الإجراءات اللازمة بعد صدور حكم يتعلق بأموال منهوبة في الخارج وهي ملك الشعب التونسي، وأسدى تعليماته بدعوة اللجنة المكلّفة بملف استرجاع الأموال المنهوبة الموجودة بالخارج إلى الانعقاد في أقرب الآجال.[119] كما ذكّر بكلّ هذا خلال اجتماعه بمجلس الوزراء بتاريخ 20 جوان 2025.

رفع التجميد على أرصدة ومنقولات

117- https://www.facebook.com/photo?fbid=904167208408547&set=a.247622744063000&locale=fr_FR

118- https://shorturl.at/HcZh9

119- https://www.facebook.com/photo/?fbid=956963343128933&set=pcb.956964326462168&locale=fr_FR

أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ 28 أكتوبر 2022 قرارا يقضي برفع التجميد على أرصدة ومنقولات سبعة من أفراد عائلة الرئيس السّابق زين العابدين بن علي.[120] وقد اعتبرت منظمة أنا يقظ في بيان لها بتاريخ 28 أكتوبر 2022 أنّ قرار رفع التجميد ليس فقط فشلا جديداً للديبلوماسية التونسية، بل انهيارا للخطاب الشعبوي والزائف للرئيس قيس سعيد، كما أصدر أيضا قرارا ثانيا برفع التجميد على أرصدة ومنقولات ثلاثة أفراد من عائلة الرئيس السابق زين العابدين بن علي[121] وهو ما يبين عدم حرص رئيس الجمهورية على استرجاع الأموال المنهوبة.

2- عدم التفريط في ملك الشّعب التونسي

رأي المنظمة	تحقق

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيد، بتاريخ 30 أكتوبر 2025 خلال زيارته لهنشير الشعّال على أنه لا مجال للتفريط في ملك الشعب التونسي[122]

لم يتمّ التفويت في أي مؤسسة عمومية

لم يتمّ التفويت إلى حدّ هذه اللحظة في أيّ مؤسسة أو منشأة عمومية.

3- دمج كل من "سنيب لابراس" ودار الصباح

رأي المنظمة	تحقق

أسدى رئيس الجمهورية قيس سعيّد بتاريخ15 أوت 2024 خلال لقائه بالسيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية، تعليماته بضرورة الإسراع في عملية دمج كل من "سنيب لابراس" ودار الصباح. فإجراءات الدمج طالت أكثر من اللزوم وهو أمر غير مقبول.[123]

تمّ دمج المؤسستين بحكم قضائي

120- https://h1.nu/1vboZ
121- https://www.facebook.com/photo/?fbid=1019524770206123&set=a.247622740729667
122- https://h1.nu/1AOlh

أصدرت المحكمة الابتدائية بتونس بتاريخ 30 أكتوبر 2024 حكما يقضي بدمج الشركة التونسية للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع والاعلام "دار الصباح" في مؤسسة سنيب لابراس المملوكة من الدولة وذلك بإحالة كل أسهمها بالدينار الرمزي الى دار لابريس.[124]

4- إعادة تهيئة دار الثقافة ابن خلدون

رأي المنخلمة	تـــــحقق

عاين رئيس الجمهورية قيس سعيّد،بتاريخ 25 أكتوبر 2024، تقدّم أشغال إعادة تهيئة دار الثقافة ابن خلدون التي أذن بها.[125]

دار الثقافة ابن خلدون تفتح أبوابها مجدّدا

أشرف رئيس الجمهورية على إعادة فتح دار الثقافة ابن خلدون مجدّدا وذلك بتاريخ 25 أفريل 2025.[126]

5- إعادة تهيئة ساحة برشلونة ومنجي بالي

رأي المنخلمة	تـــــحقق

أسدى رئيس الجمهورية قيس سعيّد،بتاريخ 25 أكتوبر 2024، تعليماته بإعادة تهيئة ساحة برشلونة والمنجي بالي.

الانتهاء من أشغال إعادة التهيئة

تم الانتهاء من أشغال تهيئة السّاحة بتاريخ 2 سبتمبر 2025وأصبح بإمكان المواطنين التجوّل فيها

123- https://h1.nu/1AOmL
124- https://www.facebook.com/photo/?fbid=1311487734343157&set=a.247622740729667
125- https://www.facebook.com/photo/?fbid=1311487734343157&set=a.247622740729667

6- إعادة بناء عدد من المنشآت الرياضية ومن بينها الملعب الأولمبي بالمنزه

رأي المنخلمة	في طور الإنجاز

أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد لدى اجتماعه بتاريخ 22 جانفي 2025 بقصر قرطاج، بالسيد كمال المدوري، رئيس الحكومة، عن ضرورة إعادة بناء عدد من المنشآت الرياضية ومن بينها الملعب الأولمبي بالمنزه[127]

تحديد تاريخ بداية الأشغال

أكدت وزارة الشباب والرياضة، خلال جلسة استماع أمام لجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، أنها تعتزم استكمال 140 مشروعًا رياضيًا جهويًا قبل نهاية سنة 2026، في إطار خطة لتطوير البنية التحتية الرياضية في مختلف الجهات.

وأوضحت الوزارة أن أشغال استكمال الملعب الأولمبي بالمنزه ستنطلق خلال أواخر سنة 2026، بعد إسناد المشروع سنة 2024 إلى مقاولات صينية قدمت أفضل عرض فني، على أن تستغرق مدة الإنجاز ما بين 30 و 36 شهرًا.[128]

7- إعادة تهيئة المسبح البلدي بالبلفيدار

رأي المنخلمة	تـــــحقق

أدى رئيس الجمهورية قيس سعيد زيارة تفقدية إلى المسبح البلدي بساحة باستور(البلفيدير) بتونس العاصمة يوم 15 فيفري 2024، وأذن بإعادة تهيئته وإصلاحه بنفس شكله ومواصفاته الأصلية تحت إشراف الهندسة العسكرية. وفي 21 أكتوبر 2024، أشرف رئيس الجمهورية رسمياً على إعادة فتح المسبح بعد استكمال أشغال ترميمه وصيانته إلى جانب تهيئة ساحة باستور

إعادة فتح المسبح البلدي بالبلفيدار

أعاد رئيس الجمهورية فتح المسبح البلدي بتاريخ 22 أكتوبر 2024[129]

127- https://h1.nu/1AOmL

128- HYPERLINK "https://www.alchourouk.com/article/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%84%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B2%D9%87-%D9%88%D8%A8%D8%B1%D9%85%D8%AC%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D9%84%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%8A%D8%B1%D9%8A"تحديد موعد انطلاق أشغال ملعب المنزه وبرمجة توسعة ملعب الطيب المهيري | جريدة الشروق التونسية

129- https://www.facebook.com/photo/?fbid=1311487734343157&set=a.247622740729667

الوعود المتعلّقة بالثقافة

4 وعـــــــود
4 وعود لم تتحقّق

1- إحداث المركز العالمي لفنون الخط بتونس

رأي المنخلمة	لم يتحقق

استقبل رئيس الجمهورية قيس سعيّد، بتاريخ 24 ديسمبر 2021، عبد العزيز سعود البابطين، رئيس مجلس أمناء مؤسسة « عبد العزيز سعود البابطين الثقافية » الكويتية وأطلعه على مكونات مشروع المركز العالمي لفنون الخط بتونس وخصائصه الثقافية والمعمارية، وأعرب عن التطلّع إلى التعاون مع هذه المؤسسة لتنفيذ هذا المشروع.[130]

لا وجود على أرض الواقع تطور فيما يتعلّق بهذا المشروع

رغم أنّ وزارة الشؤون الثقافية قد قامت بالإعلان عن طلب عروض وفق الاجراءات المبسطة بتاريخ 23 جانفي 2023 لتعيين مكتب دراسات لإنجاز دراسة برمجة خاصّة بإعداد مشروع المركز العالمي لفنون الخط "اقرأ".[141] إلاّ أنه لا وجود على أرض الواقع تطور فيما يتعلّق بهذا المشروع.

2- مضاعفة الجهود للتعهّد بدور الثقافة لنشر الفكر الوطني

رأي المنخلمة	لم يتحقق

أكّد رئيس الجمهورية لدى استقباله وزيرة الشؤون الثقافية بتاريخ 9 جويلية 2025 عن ضرورة مضاعفة الجهود للتعهّد بدور الثقافة لنشر الفكر الوطني.[131]

لا وجود لأي أليات لتحقيق الوعد

لم يتم وضع استراتجيات جديدة مضاعفة الجهود للتعهّد بدور الثقافة لنشر الفكر الوطني.

130- https://h1.nu/1AOmL

131- https://www.facebook.com/photo/?fbid=1147244880767444&set=a.247622740729667

3- العمل على استرجاع الآثار المنهوبة لأنّها ملك للشعب التونسي ومن حقّه المشروع أن يستردّها.

رأي المنظمة	لم يتحقق

أكّد رئيس الجمهورية بتاريخ 28 جانفي 2026 خلال استقباله للسيّدة أمينة الصرارفي وزيرة الشؤون الثقافية على ضرورة تعهّد الوزارة ومختلف المؤسّسات التابعة لها إلى جانب كلّ الجهات المعنيّة الأخرى بالحفاظ على تراثنا واسترجاع ما نُهب منه خاصّة وأنّ شبكات التهريب مازالت تتهيأ للسّطو عليه بعد أن كشفت التقلبات المناخيّة الأخيرة عديد الآثار التي لم يتم العثور عليها من قبل في عدد من مناطق الجمهورية، وما كان الأمر ليكون كذلك لو لم يتم إسناد تراخيص بناء في السّابق وما زالت تُسند إلى اليوم، في أماكن يُحجّر فيها البناء لأنّها مواقع أثريّة وتمّ الاستيلاء على الآثار الموجودة بها.[133]

لم نسترجع أي قطع أثرية

بعد التثبت في مختلف المواقع الالكترونية فإنّه لم يتم استرجاع أي آثار منهوبة إلى حدّ الآن

4. إعادة الحياة للنوادي الثقافية وتصور طرق جديدة تتلاءم مع التطورات التكنولوجية الحديثة

رأي المنظمة	لم يتحقق

أكّد رئيس الجمهورية لدى استقباله وزيرة الشؤون الثقافية بتاريخ 7 نوفمبر 2022 عن ضرورة إعادة الحياة للنوادي الثقافية وتصور طرق جديدة تتلاءم مع التطورات التكنولوجية الحديثة.[134]

لا وجود لأي أليات لتحقيق الوعد

لم يتم وضع استراتيجيات جديدة إعادة الحياة للنوادي الثقافية وتصور طرق جديدة تتلاءم مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

133- https://h1.nu/1AOmL

134- https://www.facebook.com/photo/?fbid=1311487734343157&set=a.247622740729667

القضيّة الفلسطينية

4 وعـــــــود	
2 تـــــحققت	2 وعود لم تتحقق

1- التطبيع خيانة عظمى

رأي المنظمة	لم يتـــــحقق

أفاد رئيس الجمهورية خلال مناظرة الانتخابات الرئاسية المجراة بتاريخ 19 أكتوبر 2019 على أنّ التطبيع خيانة عظمى[135]

رئيس الجمهورية لم يوافق على مبادرة النواب المتعلقة بقانون تجريم التطبيع

أفاد رئيس مجلس نواب الشعب خلال جلسة عامّة تعلّقت بالتصويت على مبادرة تشريعية تتعلق بمقترح قانون يتعلّق بتجريم التطبيع بتاريخ 2 نوفمبر 2023 على انّ رئيس الجمهورية قد أعلمه بأن مقترح قانون تجريم التطبيع سيخر بالمصالح الخارجية لتونس وأنّ المسألة اتخذت طابعا انتخابيا. وقد رفعت الجلسة العامّة منذ ذلك الحين وإلى الغاية اليوم دون استئنافها في سابقة هي الأولى.[136] والجدير بالذكر أنّه تمّ في مارس 2025 اعتقال عدد من نشطاء أسطول الصمود في تونس وهم إلى حدّ الآن رهن الإيقاف.

2- استقبال تونس لعدد من المصابين جراء العدوان

رأي المنظمة	تـــــحقق

أفاد رئيس الجمهورية بتاريخ 29 نوفمبر2023 خلال اجتماع جمعه بـالسادة علي مرابط، وزير الصحة، ومصطفى الفرجاني، الوزير المستشار لدى رئيس الجمهورية، وعبد اللطيف شابو، رئيس الهلال الأحمر التونسي على ضرورة استقبال تونس لعدد من المصابين في قطاع غزّة جرّاء العدوان الغاشم.[147]

135- https://www.youtube.com/watch?v=jImUcUsZcXc
136- https://www.babnet.net/rttdetail-276234.asp
137- https://www.facebook.com/photo/?fbid=744066227751980&set=a.247622740729667&locale=fr_FR

استقبلت تونس عددا من المصابين في قطاع غزّة جرّاء العدوان وقامت بمداواتهم.

استقبلت تونس خلال شهر ديسمبر 2023 عددا من الجرحى الفلسطينيين الذين تمّ نقلهم إلى المستشفيات العمومية والمصحات الخاصة.[138]

3- العمل على استقلال فلسطين

رأي المنظمة	لم يتـــــحقق

أفاد رئيس الجمهورية بتاريخ 15 أكتوبر 2023 بمناسبة عيد الجلاء على أنّه سيعمل على أن تستقل فلسطين وأن تحيي الإجلاء، وأن تتمكن من إجلاء الذين يقتّلون الشعب الفلسطيني

لم تتقدّم تونس بأي قضية دولية لإدانة الكيان الصهيوني.

خلافا لعدة دول أخرى لم تتقدم تونس بأي قضية دولية لإدانة الكيان الصهيوني بطريقة فعلية واكتفت بالبيانات والشعارات.

4- توجيه باخرة مساعدات إلى فلسطين

رأي المنظمة	تـــــحقق

أذن رئيس الجمهورية بتاريخ 11 جانفي 2024 خلال اجتماعه برئيس منظمة الهلال الأحمر التونسي بتوجيه باخرة محملة بالمساعدات الغذائية والمستلزمات الطبية وذلك بعد التنسيق مع السلطات المصرية.

ابحار باخرة المساعدات

أبحرت باخرة "التضامن الإنساني" التونسية يوم الإثنين 22 جويلية 2024 من ميناء رادس في اتجاه ميناء دمياط بمصر، محمّلة بنحو 1609 أطنان من المساعدات الغذائية والطبية بقيمة 12 مليون دينار، لفائدة الشعب الفلسطيني، الجدير بالذكر أن شبهات فساد وغياب للشفافية تحوم حول كيفية تصرّف الهلال الأحمر التونسي والتبرعات المجمّعة.

138- http://www.onpc.nat.tn/index.php/ar/component/k2/item/4140-23-11-2023

الهجرة غير النظامية إلى تونس

وعـــد وحيـــــــد

قام بـعكســـــــه

1- تونس ليست حارسة حدود لأوروبا

رأي المنظمة	قام بعكسه

أفاد رئيس الجمهورية بتاريخ 4 جويلية 2023 عند توجهه إلى وزارة الداخلية واجتماعه بالسيد كمال الفقي، وزير الداخلية، وعدد من القيادات الأمنية عل انّ تونس لا تقبل بأن يقيم على أرضها إلا وفق قوانينها كما لا تقبل بأن تكون منطلقة عبور أو أرضا لتوطين الوافدين عليها من عدد من الدول الإفريقية، ولا تقبل، أيضا، أن تكون حارسة إلا لحدودها.

تونس حارسة لحدود أوروبا

نشرت منظمة انا يقظ تحقيقا تضمّ معطيات نشرتها وزارة الداخلية الإيطالية تشير إلى أن معدل المهاجرين الوافدين من تونس إلى إيطاليا قد تراجع بنسبة 67.7% منذ بداية جانفي 2024 إلى حدود 06 ماي 2024، مقارنة بذات الفترة من سنة 2023، أي عقب توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجية والشاملة بين تونس والاتحاد الأوروبي في جويلية 2023 ومذكرة التفاهم للتعاون في مجال التصرف في تدفقات الهجرة بين تونس وإيطاليا في أكتوبر 2023 وذلك مقابل حزمة من المساعدات العينية والنقدية.[140]

140- https://h1.nu/1AOmL

منظمة أنا يقظ
I WATCH
ORGANIZATION
2011

سعيد ميتر
SAID METER

7 سنوات من الحكم

Engaging and Innovating Against Corruption | منظمة أنا يقظ I WATCH ORGANIZATION

I.WATCH.Organization @IWatchTN @iwatchTN